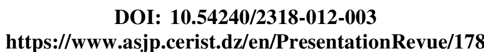
مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1
المجلد12- العدد3 (نوفمبر) 1444هـ/2022م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-012-003

https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178





DOI: 10.54240/2318-012-003-010

الفكر السياسي عند الطرطوشي(451-520هـ/1059-1126م)
Political Thought at at-Turtushi (451-520AH/1059-1126AD)

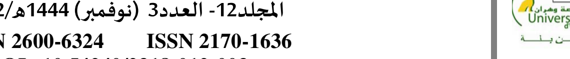
اسم ولقب المؤلف المرسل: جهيدة بوجمعة- Djahida Boudjemaa صص171- 200
الدرجة والعنوان المهني: أستاذة التعليم العالي- جامعة وهران1 أحمد بن بلة- الجزائر.
البريد الإلكتروني: boudjem3a.djahida@gmail.com

تاريخ استقبال المقال: 2022/06/30 **تاريخ المراجعة**: 2022/07/15 **تاريخ القبول**: 2022/10/30

الملخص: لقد عرض الإمامُ الطرطوشي فكرَه السياسي في كتابه: «سِراجُ المُلوك»، ولم يأت بفكر طوباويّ خياليّ، بل إنتقل من عباءتِه الإسلامية ليفرض على الحاكم والمحكوم التعامل في كل الظروف بالأخلاق حتى لا تتَرَعرع الفِتنُ وتزولُ الدولُ. لقد مزَج السياسةَ بالأخلاق، فكان فكرُه السياسي فكرَ أخلاقٍ وتقوى لله.يُمكن أن نُلخص أهمَه في: إلزامية وجود الوازع السياسي الذي يتمثل في السُّلطان؛ يجب أن يكون السُّلطان قاهرا حتى تُطبق القوانين على الظالم والمظلوم؛ هناك مصلحة مُتبَادِلة بين الراعيّ والرعيّة لوجود السُّلطان؛ يَأْمُر الرعيّةَ بطاعةِ السّلطان حتى ولو كان جائراً؛ السُّلطانُ والدينُ توأمان لا يُمكن أن يقوى أحدُهما إلا بوجود الآخر؛ على السُّلطان أن يتصف بالتقوى والأخلاق والعدل والعقل والشورى والإحسان، وعليه أن لا يُكلف الرعيَّة فوق طاقتها، ويذكُر عقاب الله دائماً؛ إن لم ترض الرعيّة على السّلطان عليه أن يتنحى ويترك للناس دينَهم ودُنيَاهم؛ يتشَدَد الطرطوشي على السُّلطان ويقول له أن أموالَ الدولة ليست مشاعاً له، وعليه أن لا يهتم بتخزين الأموالِ في بيت المال، بل يوزعه حتى يكسب الرجال.

الكلمات المفتاحية: الطرطوشي، الفكر السياسي؛ سراج المُلوك؛ مأمون البطائحي؛ الأندلس.

Abstract: *Imam al-Tartushi presented his political thought in his book "Siraj al-Muluk" (The Light of the Kings). He did not come up with an imaginary utopian thought. Rather, he moved from his Islamic cloak to impose on the ruler and the ruled to deal in all circumstances with morals so that strife does not flourish and states disappear. He mixed politics with morals. His political thought was the thought of morals and piety to God. The most important can be summed up in: The necessity of having the political motive, which is the sultan- The Sultan must be omnipotent in order for the laws to be applied to the*





oppressor and the oppressed- There is a mutual interest between the shepherd and the parish for the presence of the Sultan- He commands the citizens to obey the sultan, even if he is unjust- Sultan and religion are twins. One cannot be strong without the other- The Sultan should be characterized by piety, morals, justice, reason, consultation, and charity. He must not overburden the citizens beyond their capacity. God's punishment is always mentioned- If the citizens are not satisfied with the sultan، he must step down and leave them their religion and worldly affairs- Al-Tartushi insists on the sultan and says that the state's money is not common to him, and he must not store the money in the treasury, but rather distribute it so that he can earn men.

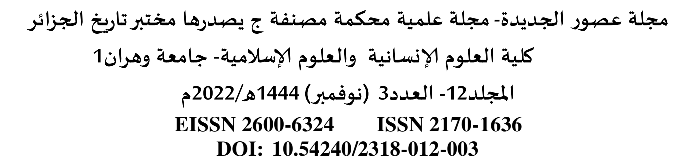
Keywords: At-Turtushi- Political thought- Siraj al-Muluk- Al-Ma'mun al-Bata'ihi- Al-Andalus.

مقدمة: يُعد الطرطوشي من أشهرِ فقهاءِ المالكيةِ في تاريخ الحضارةِ الإسلاميةِ، دخل الفكرَ السياسيَ بعباءَته الدينيّةِ، فدعا الراعيَّ والرعيّةَ بالتشبُث بتقوى الله، والأخلاق الفاضلة؛ حتى لا تظهر الفتنُ، وتستمرُ البلدانُ الإسلامية قائمةً مستمرةً عبر الزمان والمكان.

هو العالمُ المالكيُ الفقيه، والإمامُ المُتضرّع، والقاضيُ العادل، والزاهدُ الوَرع، والشاعر الأديب. أبو بكر محمد بن الوليد بن خلف بن سُليمان بن أيوب القُرَشي، المعروف بأبي بكر الطرطوشي، نسبة إلى طرطوشة الأندلسية التي وُلد فيها في (451هـ/1059م)، وهي مدينةٌ كبيرةٌ تقوم على سفح جبل إلى شرق من مدينتي بَلَنْسية وقُرطبَة. بدأ تعليمه في مدينته، ثم انتقل في سنة 470هـ/1077م إلى سَرَقُسْطَة أين تعلم على يد عالمها الكبير أبي الوليد الباجي (ت 474هـ/1082م). في سنة 476هـ/1083م غادر بلاده للحج، ومكث في مكة بعض الوقت مُدرساً ثم غادرها قاصداً بغدادَ ليُتمم دراستَه على يد أساتذة المدرسة النظامية التي بناها الوزيرُ السلجوقيُ نظام المُلك الطوسي (ت 485هـ/1092م)، وكانت المدارسُ آنذاك في عِزها، وعلى الرغم من أنَّ الطرطوشي كان مالكيَ المذهب إلا أنّه تتلمذَ على بعض فقهاء الحنابلة والشافعية البارزين فيها، وأخذ منهم الكثير، كما تفَقَه في التصوف، وأصبح زاهداً متصوفاً، ثم انتقل إلى البصرةِ، وقضي فيها وقتاً، ثم رحل إلى الشام حيث عاش فيها معلماً متمكناً تهفو إلى علمه النفوسُ، وتَقبل عليه القلوبُ.

رغم ذلك لقد توجه الطرطوشي إلى مصرَ الفاطمية، واتخذ الإسكندرية وطنا ثانياً ودارَ مقامٍ، وبدأ ينشر العلمَ على مذهبه المالكي،-وعلى ما يبدو-كان أول مَن دَرَس المذهب المالكي في مصرَ، فاشتُهر، وتزوج من سيّدة ميسورة الحال، فاستقرت أوضاعُه، وحسُنت أحوالُه.

سافر الطرطوشي للقاهرة وكانت فاطميةً، فذهب للوزير الكبير الأفضل شاهنشاه (458-


مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1
المجلد12- العدد3 (نوفمبر) 1444هـ/2022م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-012-003
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178



515هـ/1066-1121م) الفاطمي، الذي يوصف بالجبروت، لا ليمدَحه، بل لنصحه بدون خوف منه، فالدين عند الطرطوشي نصيحة. ثم عاد لتلامذته في الإسكندرية، وكثيرا ما كان يلقي الدروس في الهواء الطلق والبساتين، فشكاه قاضي المدينة للوزير معتبرا ما يحدث من تجمعات دعوة للخروج على الحاكم؛ الذي سرعان ما استدعاه للقاهرة، وأحسن استقباله، لكنه فرض عليه الإقامة الجبرية في مسجد الرَّصد، جنوبي الفسطاط، ومنع الناس من الاتصال به والأخذ عنه، وعيّن له راتبا شهريا مُتواضعاً، وسمح لخادمه الإقامة معه.

لقد ضجر الطرطوشي من المُعتقل الذي استمر من أواخر سنة 514هـ/1101م إلى شوال سنة 515هـ/1102م. حيث انكشَفت الغُمةُ بمقتل الوزير الأفضل شاهنشاه، وتنصيب الوزير المأمون البطائحي الذي أفرج عنه، وأكرمه إكراماً زائداً، فعاد الطرطوشي الى الإسكندرية واستأنف حياته عالماً وإماماً ومدرساً وواعظاً ومُفتياً إلى أن توفي بها في 26 جمادى الأولى 520هـ/20 جوان 1127م. دفن بالإسكندرية، وبُني له ضريحٌ ومسجدٌ يُعرف بمسجد الطرطوشي بحي باب الأخضر.[1]

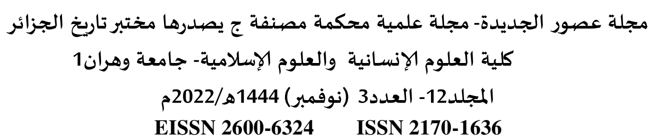
لقد ألف الطرطوشي اثنين وعشرين مؤلفاً ضاعت معظمها، وما نشر منها: الحوادث والبدع ويليه (تحريم الغناء والسماع)؛ الدعاء المأثور وآدابه وما يجب على الداعيّ إتيانه؛ برّ الوالدين؛ سراج الملوك الذي هو موضوع بحثنا[2].

لقد نالَ سراجُ المُلوك أهميةً بالغةً وانتشارًا واسعاً حيث طُبع ونُشر وحُقق عدّة مرات، كان أوّل طبع له في مطبعة الإسكندرية سنة 1289هـ/1872م، كما تُرجم إلى عدّة لغات أوروبية، فضلاً على اللغة الفارسيّة، اهتم به باحثون كُثر، فتعددت الدراسات الإسلامية والتاريخية غير أنه- على ما يبدو- لايزال يحتاج إلى دراسات في مجال الفكر السياسي.

يُعد سراج المُلوك أهم كتب الطرطوشي جميعاً وأقيمها، كتبه في الإسكندرية بعدما خرج من مُعتقله ليكون دستوراً للحاكم والمحكوم على السواء، وأهداه للوزير المأمون

1- الطرطوشي أبو بكر محمد بن الوليد الفهري، سراج المُلوك، حققه وضبطه وعلق عليه ووضع فهارسه محمد فتحي أبو بكر، تقديم شوقي ضيف، دار المصرية اللبنانية، ط1، 1994م. مُلخص عن تعريف المُحقق محمد فتحي أبو بكر. الذهبي الحافظ شمس الدين محمد بن أحمد عثمان، سير أعلام النبلاء، تحقيق شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، د. ت. الطبقة السابعة والعشرون، الطرطوشي، ج19، ص490-496.

2 - محمد فتحي أبو بكر، مقدمة الكتاب، ص. 31 وما بعدها.


مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1
المجلد12- العدد3 (نوفمبر) 1444هـ/2022م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-012-003
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178





البطائحي «الذي عَرَف الخاصُ والعامُ يُمنَه وبركتَه، وتقلَّ أمورَ الرعيَّة، وسار فيهم على أحسن قضيّة، مُتحريّاً للصّواب، راغباً في الثَّواب، طالباً سُبلَ العدلِ، ومناهجَ الإنصاف والفَضلِ، رغبتُ أن أخصه بهذا الكتاب...

النّاسُ يَهْدونَ على قَدْرِهــم لكنَّني أهْدِي على قَــدْري
يَهْدُون ما يَفْنى وأَهْدِي الذي يَبْقَى عَلى الأيَّمِ والدَّهْر».[1]

لقد استمدّ الطرطوشي مادة كتابه من كتب التاريخ والأدب والأسمار، وأورد فيه من الطرائف والنوادر والأخبار الطريفة، والأشعار والأمثال، والكثير من تجاربه الحياتية، ومشاهداته الواقعية ما يؤيد به قضاياه في الفكر السياسي.

قسم الطرطوشي كتابه «سراج الملوك» إلى أربعة وستين باباً، تتفاوت طولاً وقصراً، فقد يطول الباب حتى يتجاوز العشرين صفحة من الصفحات الكبيرة، وقد يُقصر حتى لا يصل إلى صفحة واحدة أو بضعة أسطرٍ، وقد يُكرر الطرطوشي أحياناً بعض العبارات أو ما سبق أو قصة من حكاياتٍ في أكثر من موضع في كتابه.[2]

كان الطرطوشي يبدأ البابَ بتقريرٍ وشرحِ المبدأ الخُلقي الذي يجب أن يسير عليه أو يتحاشاه الحاكم وعماله، وأحيانا الرعيّة أيضا، ثم يعرض لتأكيد رأيه آيات قرآنية وأحاديث نبوية والكثير من الحِكَم والأمثال والقصص والشِعر...

لقد عرض كتابُ سراج الملوك سير المُلوك والحكام السابقين وسياساتهم وقواعد وأركان حكمهم، وكيف أداروا الأمم السالفة، وتجاربهم في السلم والحرب، وكان يُنبه دائما أن العدل أساس الحكم في كل زمان ومكان.

يقول الطرطوشي عن سراج الملوك: «فجمعت مَحاسنَ ما انطوَت عليه سِيرُهم،خاصَّةً من مُلوكِ الطوائف وحُكَمَاءِ الدُّوَلِ، فوجدْتُ ذلكَ في سِتّ من الأُمَمِ، وهم: العربُ، والفُرسُ، والرومُ، والهندُ، والسِّندُ، والسّندُ هند».[3]

يواصل الطرطوشي في الحديث عن سراج الملوك: «لم يسبق إلى مثله أقلامُ العلماء، ولا جالت في نَظمه أفكارُ الفُضلاء، ولا حَوته خزائنُ المُلوكِ والرُّؤساء ... عصمةٌ لَمَن عمل به مِن

1- مقدمة الطرطوشي، ص. 12.

2 - محمد فتحي أبوبكر، مقدمة المحقق، ص. 37.

3 - سراج المُلوك، مقدمة الطرطوشي، ص. 9.

مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1
المجلد12- العدد3 (نوفمبر) 1444هـ/2022م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-012-003
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178





الملوكِ وأهلِ الرِّياسةِ، وجنةٌ لِمَن تحصَّن به من أولي الأمر والسياسةِ، وجمالٌ لِمَن تحلَّى به أهل الأدبِ والمحاضرَة، وعُنوانٌ لِمَن فاوضَ به من أهلِ المُجالسةِ والمُذاكرة، سمَّيتُه «سراج الملوك».[1]

لقد ذكر ابن خلدون الطرطوشي باستهزاء في مقدمته، فبعدما اعترف بأسبقيته في الأخذ في هذه الموضوعات، قلّل من أهمية ما قام به فقال: «وكذلك حوَّم القاضي أبو بكر الطرطوشي في كتاب سراج الملوك وبوّضْبِه على أبواب تقترب من أبواب كتابنا ومسائله، لكنه لم يصادف فيه الرميةَ ولا أصاب الشاكلةَ (لم يصب الغرض)، ولا استوفى المسائلَ، ولا أوضح الأدلةَ، إنما يُبوب الباب للمَسألة ثم يستكثر من الأحاديث والآثار، وينقل كلمات متفرقة لحكماء الفرس مثل بَزْرَجَمر والموبذان (رجل الدين الأول) وحكماء الهند والمأثور عن دانيال وهمرس وغيرهم من أكابر الخليقة، ولا يكشف عن التحقيق قناعا، ولا يرفع بالبراهين الطبيعية حجابا، إنما هو نقل وترغيب شبيه بالمواعظ، وكأنه حوَّم على الغرض ولم يُصادفه، ولا تَحَقق قصدّه، ولا استوفى مسائلَه. ونحن ألهمنا الله إلى ذلك إلهاما، وأعثرنا على علمٍ جعلنا سن بَكْره وجُهينة خبره (يعني المثل الشائع عند جُهينة الخبر اليقين)»[2]. ومع ذلك اعتمد عليه كليةً، وسارت المقدمة في فلَكه. وهنا يرد محمود اسماعيل قائلا: «أن تلك التُهمةَ لا اعتبار لها، وخصوصا أن ابن خلدون نقل عنه الكثير دون الإشارة إليه، هذا فضلاً على أن ما كتبه ابن خلدون في أداب السياسات كان تبريراً واضحاً لسياسات الحكام، بينما آثر الطرطوشي الإنحياز إلى الرعيّة، وتوجيه النصح إلى الحكام في لهجة خشنة»[3].

يُلخّص الفكر السياسي للطرطوشي في:

1- **إلزامية قيام السلطان**: يرى الطرطوشي إلزاميةَ إقامة **الوازع السياسي** الذي يتمثل في السُّلطان في الأرض، ويرى هذا الأمرَ حكمة ربانية عظيمة، ونعمةً على العباد جزيلة. ففي الباب السابع الذي عنونه بـ«في بيان الحكمة في كون السّلطان في الأرض» يقول: «اعلموا أرشدكم الله أنّ وجودَ السُّلطان في الأرض حكمة لله تعالى عظيمة، ونعمة على العباد جزيلة، لأنّ الله سبحانه وتعالى جَبل الخلقَ (أي خلقهم في طبع)، على حبِّ الانتِصاف، وعدم

1- مقدمة الطرطوشي، ص. 10.

2- ابن خلدون عبد الرحمان، المقدمة، دار التونسية للنشر-الدار العربية للكتاب، مطبعة دار القلم، تونس، 1984م ص73.

-3 - محمود إسماعيل، سوسيولوجيا الفكر الإسلامي طور الإنهيار، دار مصر المحروسة، 2005م، ج. 4، ص. 190.

مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1
المجلد12- العدد3 (نوفمبر) 1444هـ/2022م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-012-003
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178





الإنصافِ، ومثلهم بلا سُلطان مثل الحيتّان في البحر، ويزدرد الكبير الصَّغيرَ».[1]

يواصل الطرطوشي تأكيدَ نظريته فيقول في جهة أخرى: قال الله ﷻ ﴿ولولاَ دَفْعُ الله النّاسَ بعضهم ببعضٍ لفسَدت الأرض﴾[2]. ويشرح معنى الآية قائلا: «يَعني: لولا أنَّ الله تعالى أقام السُّلطان في الأرض، يدفعُ القوي عن الضعيف، ويُنصف المظلومَ من الظالم، لأهلكَ القويُّ الضَّعيفَ، وثواثبَ الخلقُ بعضهم على بعضٍ، فلا ينتظمُ لهمُ الحالَّ، ولا يستقرُّ لهم قرارٌ، فتفسُدَ الأرضُ ومن عليها. ثمَّ امْتنَّ الله تعالى على الخلقِ بإقَامةِ الُسلطان، فقال تعالى: ﴿ولَكنَّ الله ذو فضْلٍ على العالمين﴾[3]. يَعْني: في إقامة السُّلطانِ يأمَنُ النَّاسُ به فيكون فضّْله على الظَّالم كفَّ يده عن المظلوم، وفضلُه على المظلومِ أمانة وكفَّ يد الظالم عنه».[4]

يستمرُ الطرطوش في تأكيد على ضرورة وجود السُّلطان في جهة أخرى ويرى أن من حِكم الله خلق السّلطان. فيقول: «ومن الحِكم التي في إقامة السّلطان أنّه من حجج الله تعالى على وُجوده سبحانه، ومن علاماته على توحيده، لأنه كما لا يُمكن استقامة أمور العالم واعتداله بغير مُدَبِّر ينفردُ بتدبيره، كذلك لا يتوهمُ وجودُه وترتيبُه، وما فيه من الحكمةِ ودقائقِ الصنّعةِ بغير خالقٍ خلقَه، وعالمٍ أتقنَه، وحكيم دبَّره».[5]

لقد سَبق المفكرون السياسيون اليونانيون الطرطوشي في الحديث عن ضرورة وجود الوازع السياسي، وانتشرت الفكرة بين المفكرين الإسلاميين[6] الذين سبقوا الطرطوشي واللذين جاءوا بعدَه، لكن الملاحظ أن كل هؤلاء تحدثوا عن ضرورة تكوين الاجتماع بين الناس لتحقيق التعاون والحماية، فقالوا: «الإنسان مدني بالطبع»[7]. ولم يُميزوا بين الاجتماع المدني والاجتماع السياسي، أو بين مرحلتين من مراحل الاجتماع البشري وتطوره؛ وكان أريسطو استثناءً في ذلك،

---

1 - سراج الملوك، ص. 198.

2 - سورة البقرة: من الآية 251.

3 - سورة البقرة: من الآية 241.

4 - سراج الملوك، ص.182.

5 - سراج الملوك، ص. 199.

6 - الفرابي أبو نصر محمد، أراء المدينة الفاضلة، مؤسسة الهنداوي للتعليم والثقافة، 2012م، ص69/إخوان الصفا، رسائل إخوان الصفا وديوان الإنشا، مراجعة خير الدين الزركلي، مؤسسة هنداوي، 2017م، ج1 صص96-97/ابن خلدون، المقدمة، ص77/ابن الأزرق أبو عبد الله، بدائع السلك في طبائع الملك، تحقيق علي سامي النشار، دار السلام للطباعة والتوزيع والترجمة، مصر، 2008م، ج. 1، ص. 53.

7 - أفلاطون، الجمهورية، ترجمة حنا خباز، مؤسسة هنداوي، ط1، 2017م، ص62/أريسطو طاليس، السياسة، ترجمة أحمد لطفي السيد، منشورات الجمل، بغداد/بيروت، ط. 1، 2009م، ص. 95l.

مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1
المجلد12- العدد3 (نوفمبر) 1444هـ/2022م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-012-003
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178




فلقد كان أول مَن فرق بينهما قائلا: «الإنسان من طبعه حيوان مدني» ثم في المرحلة الثانية يقول: «الإنسان كائن سياسي بالطبع». فلقد دَرج المراحل من تجمع للناس ثم ظهور الدولة السياسية بحاكمها ونظمها، وذكر: «إن الاجتماعَ الأول لعدة عائلات الذي أُلف بالنظر إلى العلاقات التي ليست يومية إنما هي القريةُ التي يمكن تسميتها المستعمرة الطبيعية للعائلة، لأن الأفراد الذين يعمرون القرية قد رضعوا لبن العائلة. إن اجتماع عدة قرى يؤلف دولة تامة يمكن أن يقال عليها إنها بلغت حدة كفاية نفسها على الاطلاق بعد أن تولدت من حاجات الحياة واستمدت بقاءَها من قدرتها على قضاء تلك الحاجات. على هذا فالدولة تأتي دائما من الطبع، شأنها في ذلك شأن الاجتماعات الأولى التي تأتي الدولة غايتها الأخيرة»[1]. غير أن الطرطوشي يتكلم عن وجوب الحاكم على أنه من الله، حكمةٌ ونعمةٌ، كأنه قضاءٌ وقدرٌ، أو كأنه منزلٌ من السماء، فهو لم يتحدث إن كان السُّلطان يصل عن طريق الوراثة، أو عن طريق الغلبة والاستلاء، لكن كان يهمه أن يكون هناك حاكمٌ، وكأن وجودَ السّلطان يسبقُ الاجتماعَ ويسبق الدولةَ. ولا شك أنَّ رأيَه انطلاق من مفاهيم دينية إسلامية- وهو إمام الفقه المالكي- حيث تُسَلم الدنيا وأمورها لله وحده. ثم أنَّ الطرطوشي هنا- وعلى مايبدو- لمْ يأت بنظرية سياسية قائمة المعالم، بل كان يَعرضُ ويرصد أفكارا دينية لا تَصل لحد تنظير سياسي متكامل، فلا يعقل أن يأتي السّلطان قضاءً وقدرا هكذا دون أن يمرَّ الناسُ بمحنٍ ومتاعبَ جمّ تجعلُهم يفكرون في حاكم يكون مُنظِما لحياتهم المُظطربة.

للمسعودي نظرية سياسية تُبين كيف ظهر أولُ سّلطان في التاريخ فيقول: «أن كيُومَرث (أول ملك) كان أكبرَ أهلِ عصره، والمقدمَ فيهم، وكان أولَ ملك نُصب في الأرض- فيما يزعمون- وكان السببُ الذي دعا أهل ذلك العصر إلى إقامةِ ملكٍ ونصبِ رئيسٍ أنهم رأوا أكثرَ الناسِ قد جبلوا على التباغضِ والتحاسدِ والظلم والعدوان، ورأوا أن الشريرَ منهم لا يصلحه إلا الرَهبة، ثم تأملوا أحوالَ الخليقةِ، وتصرفَ شأن الجسم، وصورةَ الإنسان الحساس الدراك، فرأوا الجسمَ في بنيته وكونه قد رُتب بحواس تؤدي إلى معنى هو غيرها يوردها ويصدرها ويميزها بما توردە إليه مع اختلافها في مداركها، وهو معنى في القلب فرأوا صلاحَ الجسم بتدبيره، وأنه متى فسدَ تدبيرَه فسدَ سائرُه، ولم تظهر أفعالُه المتقنة المحكمة،

1 - أريسطو، صص98-99.

مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1
المجلد12- العدد3 (نوفمبر) 1444هـ/2022م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-012-003
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178




فلما رأوا هذا العالم الصغير الذي هو جسد الإنسان المردي لا تستقيم أمورُه ولا تنتظم أحوالُه إلا باستقامة الرئيس الذي قدمنا ذكره، علِموا أن الناسَ لا يستقيمون إلا بمَلك يُنصفهم ويوجِب العدلَ عليهم، ويُنفذ الأحكام على ما يوجبه العقل بينهم؛ فساروا إلى كيُومرث بن لاوذ وعرّفوه حاجتهم إلى ملك قِيمٍ وقالوا: «أنت أفضلنا وأشرفنا وأكبرنا وبقيمة أبينا، وليس في العصر مَنْ يوازيك، فرُد أمرنا إليك، وكُنْ القائم فينا، فإنا تحت سمعك وطاعتك، وقائلون بما تراه». فأجابهم إلى ما دعوه إليه، واستوثق منهم بأكيد العهود والمواثيق على السمع والطاعة وترك الخلاف...[1].

2- سياسة إكراه الدولة: يرى الطرطوشي ضرورة وجود **سياسة إكراه الدولة** حتى يعمَّ الأمنُ والسلامُ، وتستمر الحياةُ فيها، و يطلق على إكراه الدولة: «**قهر السلطان**»، فيقول: «فمتى لم يَكنْ لهم سلطانٌ قاهرٌ لم ينتظم لهم أمرٌ، ولم يستقيم لهم معاشٌ، ولمْ يهنَئوا بالحياةِ»[2]. ويستمر قائلا: «ومثالُ السُّلطان القاهر لرعيّته، والرعيّة بلا سُلطانٍ، مثال بيت فيه سراجٌ منيرٌ وحوله فِئام من الخلقِ يُعالجون صنائعهم، فبينما هم كذلك طُفِىء الّسراجُ، فقبضوا أيديهم للوقتِ، وتعطّل جميعُ ما كانوا فيه، فتحرك حيوانُ الشّرّيرُ، وخَشْخش الهامُ الخسيسُ، فدَّبت العقربُ من مكْمنها، فسقَت الفارةُ من جُحرها، وخرجت الحيةُ من مَعدِنها، وجاء اللّصُّ بحيلتِه، وهاج البُرغوثُ مع حقارته، فتعطَّلت المنافعُ، واستطارت فيهم المَضارُّ. كذلك السُّلطان إذا كان قاهراً لرعيَّته، كانت المنفعةُ به عامَّة، وكانت الدماءُ في أهلها محقونةٌ، والحُرم في خُدورهنَّ مصونةً، والأسواق عامرةً، والأموالُ محروسةً، والحيوانُ الفاضل ظاهراً، والمرافقُ حاصلةً، والحيوان الشّرّيرُ من أهل الفُسوقِ والدَّعارَةِ خاملاً».[3]

الواقع أن نظرية إكراه الدولة عُرفت عند حكماء اليونان، ومن بينهم أرسطو الذي قال: «ينبغي أن يَعرف الكائنُ الحيّ وجودَ سُّلطة تشبه سُّلطة سيّد وسُّلطة حاكم معًا، النفس تتسلط على البدن كسيّد على عبده، والعقل على الغريزة كحاكم وكالملك[4]... القانون العام يجب أن يسود بين الناس، فمن الخطأ العميق أن يظنَ كلُ مواطنٍ أنه هو سيّدُ نفسِه،

---

1 -المسعودي أبو الحسن علي بن الحسين بن علي، مروج الذهب ومعادن الجوهر، مؤسسة دار الهجرة، د. ت، ج1 ص243 وما بعدها.

2 - سراج، ص. 198.

3 - سراج، ص. 199.

4 - أريسطو، ص. 105.

مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1
المجلد12- العدد3 (نوفمبر) 1444هـ/2022م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-012-003
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178




فإنهم جميعاً يدينون للدولة».[1]

لقد انتشرت نظريةُ إكراه الدولة أيضا عند فلاسفة المدرسة الإبيقراطية[2] أيضا حيث ذكروا أنه يجب على الإنسان أن يتقبل وجودَ الدولة وما تفرضه من القوانين وأحكام تُقيّده، لأنه يرى هذا أقلَ ضررٍ من أن يعيش في صراع دائم مع الأخرين، فيجب أن يُحترمَ القانون عن رهبةٍ، ولا يجدون فائدةً من وراء مخالفته.[3]

لقد تحدث الماوردي أيضا على إكراه الدولة، وأطلق عليها: «الرهبة»، وقال عنها: «أنها تحسمُ خلاف ذوي العِناد، وتمنعُ سعيَ أهلِ الفساد؛ وذلك من أقوى الأسباب في تهذيب المملكةِ»[4]. كما تحدث ابن خلدون فيما بعد عن نظرية إكراه الدولة، ومما قال: «ثم هذا التعاون لا يحصل إلا بالإكراه عليه، لجهلهم (أي الناس) في الأكثر بمصالح النوع»[5]. وأيضا: «في أن الغاية التي تجري إليها العصبيةُ هي المُلك، فلا بد أن يكون متغلباً عليهم، وهذا التغلبُ هو الملكُ، وهو التغلبُ والحكمُ بالقهر...».[6]

والواقع أنّ إكراهَ الدولةِ، وقهرَ الحاكمِ لا يعني به الطرطوشي التسلطَ والظلمَ والقهرَ بمعنى القهر، بل يعني عنده تحمل مسؤولية الحكم حتى لا يخرج أحدٌ عن القانون، ولا تظهر تجاوزات تعرقلُ الحياةَ الآمنة له وللرعية.

3- المصلحة المتبادلة بين الراعي والرعية في وجود السلطان: يرى الطرطوشي أن هناك **مصلحة متبادلة في وجود السّلطان للرعيّة** كما هناك مصلحة للرعيّة في وجود السلطان فيقول: «اعلموا أنَّ منزلةَ السُّلطان من الرعيَّة بمنزلةِ الرُّوح من الجسد، فإذا صفتِ الرُّوح من الكَدَر سرتْ إلى الجوارح سليمةً، وسرتْ في جميع أجزاء الجسدِ، فأمن الجسدُ من

1 - نفسه، ص. 302.

2 - تُنسب هذه المدرسة إلى أبيقور الذي ولد عام 342 ق. م. بمدينة ساموس، أسس مدرسته الفلسفية عام 306 ق. م بمدينة أثينا، توفي في 270 ق. م بدر مصباح تنيرة، تطور الفكر السياسي في العصور القديمة والوسطى، دراسة مناهجية مقارنة بين الحضارات، منشورات جامعة بن غازي، 1994م، ص. 232.

3 - بدر مصباح تنيرة، ص. 234.

4 - الماوردي أبو الحسن علي بن حبيب، درر السلوك في سياسة الملوك، تحقيق ودراسة وتعليق، فؤاد عبد المنعم أحمد، دار الوطن للنشر، ط. 1.، 1997م، ص92.

5 - المقدمة، ص60/ينظر جهيدة بوجمعة، الفكر السياسي عند ابن خلدون (732-808هـ/1332-1406م)، مجلة الفكر السياسي، تصدر عن اتحاد الكتاب العرب، دمشق، 2007م، العدد، 28.

6- المقدمة، ص. 185 وما بعدها.

مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1
المجلد12- العدد3 (نوفمبر) 1444هـ/2022م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-012-003
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178





الغِيُرِ، فاستَقامت الجوارحُ والحواسُّ، وانتظم أمرُ الجسدِ، وإنْ تكدَّرت الرُّوح أو فسد مزاجُها، فياويحَ الجسدِ، فتسرى الحواسَّ والجوارحِ كدِرةً، منحرفةً عن الاعتدال، فأخذ كلُّ عُضو وحاسَّة بقسطه من الفساد، فمرضتِ الجوارحُ وتعطَّلت، فتَعطّلَ نظامُ الجسد، وجرَّ إلى الفسادِ والهلالكِ».[1]

لقد عبر ابن ظَفر عن المصلحة المتبادلة لوجود السّلطان بينه وبين الرعية قائلا: «وكان يُقال إذا كانت العبوديةُ كناية عن خدمة المعبود والحاجة إليه فأعْبدُ العبيد ثلاثة: الملك والمحبّ والمُنعم عليه لاستلاء العبودية على ظاهرهم وباطنهم، والمَلك أعبد الثلاثة وذلك لأن الرعيّة تستخدم باطنَ الملك وظاهرَه في تدبيرها وتأديها، وأمرِها من عونها على مصالحها وردّع ظالمها، ونصر مظلومها، وتأمينَ سُبلها وسّدَ ثغورها، والاعدادَ لما يُنعشها في الجذوب، ويحصّنها في الحروب، وجبايةَ فضول أموالها وصرفه في أحوالها وحسم أسباب هيجها وازاحة علّل فتنها وهرجها. هذا مع شدَّة حاجة الملك إلى الرعيّة في صون نفسه، وتنفيذ أمره، وامحاض ودفع عدوه».[2]

4- طاعة السلطان: يأمر الطرطوشي **الرعيّة بطاعة السّلطان طاعة عميّاء** بلا اختيار منها، وفي كل ظروفه، سواءً كان عادلا أم ظالما، فهي واجبة لا نقاش فيها، «وليس للرعيّة أن تعتَرض على الأئمّة في تدْبيرها، وإن سوَّلت لها أنفُسُها، بل عليها الانقيادُ، وعلى الأئمةِ الاجتهاد»[3]. ثم على الرعيّة الدعاء له أيضا في كل أحواله، فإن كان السُّلطان فاجرا «كما تكونوا يُولّى عليكم»[4]، وإن كان سيّئا فالسّبب في ذلك الذنوب التي يقترفها الناس، أو لكثرة مهامه وانشغالاته، «فهمومُ الناس صغارٌ وهمومُ الملوكِ كبَّارٌ، وباب المُلوك مشغولة بكل شيء، والباب السوقة مشغولة بأيّسر شيء» فالسّلطان عند الطرطوشي شبه مُقدس إن لم يَكن أكثر ، «إنّ الله ليزرعُ بالسُّلطان ما لا يزرع بالقرآن"[5] " طاعة الأئمّة هدّى لمَن استضاءَ بنورها، وموئلٌ لمَن حافظ عليها»[6] وأيضا: «فطاعة السلطان مقرونة بطاعة الله اتَّقوا الله

---

1 - سراج، ص. 205.

2 - ابن ظفر أبو هاشم محمد، سلوان المطاع في عدوان الأتباع، تونس، 1379هـ، ص. 98.

3 - سراج، ص. 244.

4 - نفسه، ص. 467.

5 - سراج، ص. 253.

6 - نفسه، ص. 245.

مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1
المجلد12- العدد3 (نوفمبر) 1444هـ/2022م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-012-003
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178





بحقّه، والسلطان بطاعته».[1]

يقول الطرطوشي أيضا: «ولا يتمنّى زوالَ السّلطان إلاّ جاهلٌ مغرورُ، أو فاسقٌ يتمنىّ كلَّ محذور، فحقيقٌ على كُلّ رعيَّةٍ أن ترْغبَ إلى الله تعالى في إصلاح السُّلطان، وأن تبذُّل له نُصحه، وتَخُصَّه بصالح دُعائها، فإنَّ في صلاحه صلاحَ العباد والبلادِ، وفي فسادِه فسادَ العبادِ والبلاد. وكان العلماء يقولون: إذا استقامتْ لكم أمورُ السُّلطان فأكثروا حمد الله تعالى وشكره، وإن جاءكم منه ما تكرهون، وجهوه إلى ما تستوجبونه بذنوبكم، وتستحقّونه بآثامكم، وأقيموا عُذر السُّلطان لانتشار الأمور عليه، وكثرة ما يُكابده من ضبط جوانب المملكة، واستئلاف الأعداء، وإرضاء الأولياء، وقلَّة النأَّصح، وكثرة التدليس والطَّمع».[2]

هنا لا يفوت الطرطوشي **تهديدَ الرعيّة وتحذيرها** من نتائج التي تترتب عن المعصيّة السُّلطان حتى ولو كان ظالما، فمَن يعصي السُّلطان يعصي بدوره الله سبحانه وتعالى، ويخرج من الملّة إلى الكفرِ ويخسر الجنّة، «إجلالُ السُّلطان عادلاً كان أو جائراً .. الطّاعة تؤلف شملَ الدّين، وتُنظم أمورَ المسلمين .. عصيانُ الأئمة يُهدِم أركان الملّة»[3]، «الخارج من الطّاعة منقطع العصمة، بريء من الذّمّة، ومبدّلٌ بالكفر النّعمة، طاعة الأئمة حبل الله المتينُ، ودينه القويمُ، وجنَّتُه الواقيّةُ، وكفايتهُ العاليةُ»[4]. «إذْ لا يَقوم الدّين إلاّ بالسّلطان، ولا تكون النّعمُ والحُرم محفوظةٌ إلاّ به .. الطّاعة مِلاك الدّين .. الطاعة معاقلُ السّلامة» فلا مجال عنده للمعارضة نهائيا.

فضلا على كُفر المسلم الذي لايطيع السُّلطان، فإن المعصيّة تُزيل الدولة أيضا، «فاذا اخْتَلَّ أمرُ السُلطان دخل الفسادُ على الجميع، ولو جُعل ظلمُ السّلطان حولا في كفة كان هرج الرعية ساعة أعظم، وأرجح من ظلم السّلطان حولاً. جورُ ستّين سنةً خيرٌ من هرجِ ساعةٍ».[5]

وهنا يطلب الطرطوشي من الرعيّة **الصبّر إذا جار السّلطان**، «فإذا جار عليك السُّلطانُ

1 - نفسه، ص. 244.
2 - نفسه، ص. 201.
3 - نفسه، ص. 244.
4 - نفسه، ص. 245.
5 - نفسه، ص. 120.

مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1
المجلد12- العدد3 (نوفمبر) 1444هـ/2022م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-012-003
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178




فعليك الصبّر وعليه الوزر»[1]. وأيضا «مَن كره من أميره شيئاً فليصبر عليه، فإنّه مَنْ خرج من السُّلطان شبرا مات ميتةًجاهليةً»، ويُدعم رأيه بحديث نبوي قائلٍ: «سيأتيكم ركبٌ مُبغيضون يطلبون منكم ما لا يجب عليكم، فإذا سألوا ذلك فأعطوهم ولا تسبوهم، ولِتدعوا لهم»[2]. وحتى يُهدئ نفوس الرعية المغبونة ويُواسيها ويختم دعوته للخضوع الكامل للسُّلطان يقول: «إن الملوك اليوم ليسوا كمَنْ مضى من الملوك؛ فالرَّعيّة أيضا ليسوا كمَنْ مضى منهم بالأولي»[3].

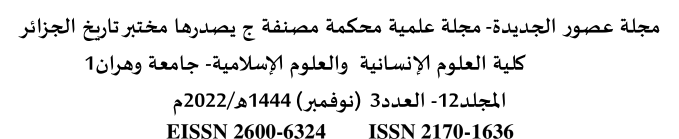
5- الصبر على السلطان: يؤكد الطرطوشي نظرية إجبار الرعية على الطاعة **والصبّر** إذا جار السّلطان عليهم قائلا في باب تحت عنوان: «أنّ السُّلطان مع الرعيّة مغبون غير غابن، وخاسرٌ غير رابح». «أنّ السّلطان خطره عظيمٌ، وبليَّتَه عامّةٌ، وقد يطرُقه من الآفات ويحْتوشُه (يحيط به) من الأمور المُهْلكات ما يجبُ على كلّ ذي لُبّ يستعيذَ بالله تعالى ممّاحمله، ويشكُرَه على ما عصمه، لا يهدأ فكرُه، ولا تسْكُن خواطرُه، ولا يصفُو قلبُه، ولا يستقرُّ لُبُّه، الخَلقُ في شُغلٍ عنه وهو مشغولٌ بهم. والرجلُ يخافُ عدواً واحداً وهو يخافُ ألفَ عدوّ»[4].

يواصل الطرطوشي ويقول: «ومثالُ السُّلطان مع الرَّعيّة **كالطّباخِ** مع الأكِلَة: له العناء ولهم الهناءُ، وله الحَارُّ ولهم القارّ، وطلبَ لقومِه الرّاحة فحصلَ على التَّعب، وطلبَ لهم النَّعيم فأخطأَ الصراطَ المُستقيمَ، وعنْ هذا قالوا: سيّد القوم أشقاهم، وفي الحديث: ساقي القومِ آخرُهم شرْباً[5]. فالطرطوشي يرى الحكمَ مشقةً وعذاباً وثقلاً عظيماً، فمهما أصاب السُّلطان أو أخطأ فيجب على الرعية أن تحترم جهودَه بالطاعة المتناهية والصبر.

وحتى يقنِع الطرطوشي الرعيّةَ بالطاعةِ العمياء يشبه **السُّلطان بالطبيعة** التي تنفع وتضرُّ في آن واحد، فالسُّلطان مثل مضار ومنافع الغيث الذي يسقيّ الأرض حياةً ولكن قد يتأذى به المسافر ويتداعى له البنيان، وتكون فيه الصواعقُ. ومثل الرياح التي تكون لقاحاً للثمرات وأرواحاً للعباد، يتنسمون منها ويتقلبون فيها، فتجري بها مياهُهم وتُقْد بها نيرانُهم

1 - نفسه، ص. 463.
2- سراج، ص. 464.
3- نفسه، ص. 462.
4- نفسه، ص. 194.
5- نفسه، ص. 195.

مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1
المجلد12- العدد3 (نوفمبر) 1444هـ/2022م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-012-003
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178





وتُسَيِر بها في البحر أفلاكهم، لكن قد تضر بكثير من الناس في برهم وبحرهم. والسّلطان مثل الليل الذي جعله الله تعالى سكناً ولباساً ونوماً وراحةً وسباتاً، لكن من الجهة الأخرى يستوحشُ له أخو الفقرِ ويسارعُ فيه أهلُ الدعارةِ والفسادِ واللوصوصِ، وتعدو فيه السباعُ، وتنشرُ فيه الهامُ والحيةُ وذواتِ السمومِ القاتلةِ. ومثاله أيضا كالنهار الذي جعله الله ضياءً ونوراً ونشوراً واكتساباً، ولكن قد تكون فيه حروبٌ وغارات وتعبٌ ونصبٌ وشخوصٌ وخصومات. وهكذا.

ويُلخص ما قاله في: «كلُّ جسيمٍ من أمورِ الدُنيا يكون ضررُه خاصاً ونفعه عاماً فهو نعمةٌ عامةٌ، وكلُّ شيءٍ يكن نفعُه خاصاً فهو بلاءٌ عامٌ، ولو كانت الدنيا صفواً من غير كدرٍ وميسورها من غير عسيرٍ، لكانت هي الجنةُ التي لا تعبٌ فيها ولا نصبٌ»[1].

على مايبدو ، فإن السّلطان في نظر الطرطوشي ليس ممثلاً في شخصِ الحاكمِ فحسب، بل يتمثل في النظام والدولة وسياستها وكل ما فيها، فالسُلطان هو الزمان بكل مافيه[2]، وهو حينما فرضَ الطّاعةَ العمياءِ على الرعيّة – التي لم ينظر إلي رغباتِها واختياراتِها، بل نظر إلى جهة واحدة، وهي جهة السلطان وبالتالي النظام والدولة – كان يريدُ الاستقرارَ والهدوء في وقت كانت الدول الإسلامية مضطربةً وفي أفولٍ قادم لا محالة. ثم أنه كان يتصور دائما أم السّلطان كان في كل ظُروفه يتسم بمسؤوليته الدينية والأخلاقية في الحكم.

6- الدين والمُلك توأمان: يرى الطرطوشي أن الدين وملك توأمان لا يمكن استمرار الواحد بدون الآخر حيث يؤكد رأيه بما قاله الملك الفارسي أردشير (180-242م) لابنه حينما تولى الحكم: " يا بنيَّ، إنَّ الملَكَ والدين أخوان لا غنّى لأحدهما عن الآخر. فالدين أُسٌّ، والملكُ حارسٌ، ومَن لم يكن له أسٌّ فهو مهدومٌ، ومَنْ لم يكن له حارسٌ فضائعٌ".[3]

لقد رأى ابن الأزرق نفسَ ما رآه الطرطوشي في أمرِ الطاعةِ، بل لقد كرّر رأيَه قائلا: «الدينُ والسّلطانُ توأمان، إنّ الله ليزرع بالسُّلطان ما لا يزرع بالقرآن، إن المُلكَ والدينَ أخوان لا غنى لأحدهما عن الآخر، فالدينُ أسٌ والمُلك حارسٌ، ومَن لم يكن له أُسٌ فمهدوم، ومَن لم يكن له حارسٌ فضائع، الدينُ والملكُ توأمان، والسّلطانُ يدفعُ بتخويفِه وتهديدِه ما لا يدفعُ الدينُ

1- سراج، صص202 وما بعدها.
2 - نفسه، ص. 251.
3 - نفسه، ص. 252.

مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1
المجلد12- العدد3 (نوفمبر) 1444هـ/2022م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-012-003
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178




بتكرير وعظه وترديده، وذلك لما في طباع البشرية من العدوان والاستعصاء عن الطاعة».[1]

الواقع أن اعتبار «الملك والدين توأمان»، ورد عند مفكرين كثر كانوا قبل الطرطوشي وأيضا جاءوا بعده. ومنهم: المسعودي الذي ذكر وصية الامبراطور الفارسي أردشير لإبنه سابور عند نصبه إياه ملكاً، فقال: «يابنيَّ، إن الدينَ والمُلكَ أخوانٌ، ولا غنى لواحدٍ منهما عن صاحبه؛ فالدينُ أُسُ الملكِ، والمُلكُ حارسه، وما لم يكن له أُس فمهدوم، وما لم يكن له حارس ضائع»[2].

لقد أعاد الماوردي ما قاله المسعودي مع شيء من الاختلاف حيث قال: «قال أردشير بن بابك في عهده إلى ملوك فارس: إن الدّينَ والملكَ توأمان لا قوام لأحدهما إلا بصاحبه؛ لأن الدّينَ أسٌ والمَلكَ حارسٌ، ولا بُدَّ للمُلكِ من أسّهِ، ولا بُدَّ للدينِ من حارسه، لأن ما لا حارس له ضائعٌ، وما لا أسٌ له مُنهدمٌ».[3]

لقد أعاد ابن رضوان أيضا النظريةَ و قال: «اعلم أن الدينَ لا يستقيمُ والشرعَ لا يحفظ إلا بالسّلطان، فإن الدينَ إذا لم يحرسه السُّلطانُ، وتَعُضه الأئمةُ لم يُؤمن على أحكامه التحريفُ والتبذيلُ على شرائِعه التغييرِ والتحويلِ. الدينُ بالمُلك يقوى، والمُلك بالدينِ يبقى، فبقاءُ المُلك بظهور الدين، وظهورُ الدين بقوة المُلك».[4]

لضرورة توأمة الدين ومُلك؛ نجد أن ابن المقفع- وكان قد سبق كل هؤلاء المفكرين الذن ذكرناهم- يطلب من المَلك إن لم يكن متديناً يجعل الدينَ نفاقاً له؛ حيث قال: «ليعلم المَلكُ أن الناسَ على دينه إلا مَنْ لا يُبالي به، فليكن الدينُ عنده نفاقاً، فسيكْسِد بذلك الفجورَ والدناءةَ في آفاق الأرض»[5]. فالمطلوب عنده هو فقط تظاهر المَلك بالدين، «ولا يجب التنقيرُ عن حقيقةِ باطنها، فمن حقِ الرعيّة حسنُ قبولِ الطاعةِ الظاهرةِ، ولا يُبْحث عن كشف الباطن، فقد قال الرسول صل الله عليه وسلم: هلا شققتَ عن قلبه».[6]

---

1 -ابن الأزرق، ص. 103.

2 -مروج الذهب، ج.1.، ص. 272.

3 - الماوردي أبو الحسن علي بن حبيب، درر السلوك في سياسة المُلوك، تحقيق ودراسة وتعليق فؤاد عبد المنعم ماجد، دار الوطن، ط1، 1997م، ص90.

4- أبو القاسم ابن رضوان المالقي، الشهب اللامعة في السياسة النافعة، تحقيق علي سامي النشار، دار الثقافة، المغرب، 1984م، ص. 58.

5 - ابن المقفع أبو محمد عبد الله، الأدب الكبير، طبعة، بيروت، د.ت.، ص. 188.

6 - ابن الأزرق، ص. 508.

مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1
المجلد12- العدد3 (نوفمبر) 1444هـ/2022م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-012-003
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178





مع ذلك فإن الطرطوشي يطلبُ بلهجةٍ خشنةٍ من السّلطان والحكام **التضرع لله** سبحانه، «فلقد خاب وخسر مَن كان حَظُّه من الله الدنيا..»[1]. ويقول: «يا أيها الرّجلُ، لا تخدعنَّ كما خُدِع من قبلك، فإن الذي أصبحتَ فيه من النّعم إنما صار إليك بموت مَن كان قبلُك، وهوخارجٌ من يديكَ بمثل ما صارَ إليك، فلو بقيت الُدنيا للعالمِ لم تصر للجاهلِ، ولو بقيت للأوَّل لم تنتقل إلى للآخر» ويُبين مواصلا أن كلَ شيء لزوالٍ فيقول: «يا أيّها الرّجل، لو كانت الُدنيا كلُّها ذهباً وفضَّةً، ثم سلَّمَتْ عليك بالخلافة، وألقت إليك مقاليدَها، وأفلاذَ كبدِها، ثم كنتَ طريدةً للموت ما كان ينبغي لك أنْ تهنَّأ بعيشٍ .. لا فخرَ فيما يزولُ، ولا غِناءَ فيما لا يَبْقى»[2]. ويواصل: «أيُّها الشّابُّ، لا تغترَّ بشبابك، فإنَّ أكثرَ مَن يموتُ الشَّبابُ، والدّليلُ عليه أنَّ أقلَّ النّاسِ الشُّيوخ»[3].

7- العدل أساس الحكم: يَطلب الطرطوشي من السُّلطان أن يكون **عادلاً** في حكمه «فإنَّ الإنسانَ أعزُّ جواهر الدُّنيا وأعلاها قدراً وأشرفها منزلةً، وليس فوق السُّلطان العادل منزلة إلاّ نبيّ مُرسل، وكما أنّه ليس فوق رُتبة السُّلطان العادل رُتبةٌ، كذلك ليس دون رُتبة السُّلطان الشّرير الجائر رُتبة لشرّير، لأن شرَه يَعُمّ، كما أنّ خيرَ الأوَّل يعمُّ، وكما أنَّ بالسلطان العادل تصلح البلاد والعباد»[4]. ويقول في جهة أخرى أيضا: «واعلم أنَّ الرعية تستمطي (تمدّ يدها) على الملكِ العادل استمطاءَ أهلِ الجذْب إلى الغيث، وينتعشون بطلعته عليهم كانتعاش النَّبات بما يناله من القطر، بل الرعيَّةُ بالملك العادلِ أتمُّ نفعاً منها بالغيث، لأن لمنفعة الغيث وقتاً معلوماً، وعدل الملك على الدوامِ لا يتعيَّن له وقتٌ، ويَحسنُ بالملكِ أنْ يُشَبَّه تصاريفُ تدبيره بطباع ثمانية أشياء، وهي: الغيثُ، والشمس، والقمر، والرّيح، والنَّارُ، والأرضُ، والماءُ، والموتُ»[5]. ويُلخص كل ما قاله عن السُّلطان العادل بالقول: «مثلُ السُّلطان العادل مثَلُ الياقوتة النَّفيسة الرَّفيعة

---

1 - سراج، ص. 17.

2 - يؤكد رأيه ببيتين من الشعر قائلا:

ولقد سألتُ الدّارَ عن أخبارِهم فتبسمتْ عجباً ولم تُبدي

حتَّى مَرَرتُ على الكنيفِ فقال لي: أموالُهم ونَوالُهم عنـدي

3 - سراج، ص. 28.

4 - نفسه، ص. 168.

5 - سراج، صص744-745.

مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1
المجلد12- العدد3 (نوفمبر) 1444هـ/2022م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-012-003
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178





في وسط العقد، ومثل السُّلطان الجائر مثل الشوكة في الرّجل»[1]. ثم لم يفته أن يُحذرَ السُّلطانَ من سوءِ عاقبةِ السّلاطين الجائرين الذي ينتهي دائما أمرُهم بـ «تَضَعْضَعَت قواعدُهم، أوانتفضَ عليهم من أطراف ممالكهُم، أو ظهر عليهم عدوٌّ أو باغٌ، أو حاسدُ نعمةِ، أو اضطربت عليهم الأمورُ، أو رأوا أسبابَ الغِيَر فيلجئوا إلى الله تعالى، ويسْتَجينّوا من سوء أقدارهِ بالإصلاح ما بينهم وبينه سبحانه، بإقامةِ الميزانِ والقسطِ الذي شرعه الله تعالى لعباده، وركوبِ سبيل العدل والحقّ الذي قامت به السمواتِ والأرضُ...».[2]

يرى الطرطوشي أن **العدَل ينقسم إلى قسمين**: قسمٌ إلاهيٌّ جاءت به الرُّسل والأنبياء عليهم السلام عن الله تعالي، والثاني ما يُشبه العدل، وهو السياسة الإصلاحية التي هرم عيها الكبيرُ، ونشأ عليها الصّغيرُ. وبعيدٌ أن يبقى سُلطانٌ، أو تستقيمَ رعيةٌّ في حالِ إيمان أو كفر بلا عدلِ قائم، ولا ترتيب للأُمورِ ثابتٍ».[3]

يواصل الطرطوشي في تعريف العدل قائلا: «أما العدلُ النّبويّ فجملة القول فيه أن يجمع السُّلطانُ إلى نفسه حملةَ العلم الذين هم حُفاظُه ورعاتُه وفقهاؤه، وهو الأدلاءُ على الله تعالى والقائمون بأمر الله، والحافظون لحدود الله، والناصحون لعبادِ الله...»[4]. ففيه يُقام العدلُ الشرعي، والسياسةُ الإسلامية الجامعة لوجوه المصلحة والسالمة من العيوب، المهدة لاستقامة الدُنيا والدّين».[5]

يواصل الطرطوشي قائلا: «أما القسمُ الثاني من العدل، وهو السياسةُ الإصلاحيّة، وإن كان أصلها من الفجورِ فيقوم بها أمرُ الدّنيا، وكأنها تُشاكلُ مراتبَ الإنصاف على نحو ما كانت عليه ملوكُ الطّوائف في أيَّام الفرس، وكانو كفارا بالله تعالى، يعبدون الشَّمس والنّيران، ويتَّبعون هواجس الشَّيطان، فوضعوا بينهم سُننّا، وأسَّسوا لهم أحكاماً، وأقاموا لهم مراتِبَ في النَصْفة بين الرعايا» ويرى أن هذا المُلك يستمر رغم أنه غير إلاهيّ لأنه محفوظّ بقوانين[6]. فهو كان متفتحَ العقل، وراضياً بالتغيير، فلم يشترط الحكمَ الديني فقط

---

1 - نفسه، صص460 -461.
2- نفسه، ص. 160.
3- نفسه، ص. 215.
4- سراج، ص. 216.
5- نفسه، ص. 217.
6 - سراج، ص. 221.

مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1
المجلد12- العدد3 (نوفمبر) 1444هـ/2022م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-012-003
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178




كالخلافةِ، بل لقد تقبلَ كلَّ أنظمةِ الحكمِ دينيةٍ وغيرها، المهمُّ أن تكون عادلةً وفي صالحِ الرعيَّة.

لقد عبّر ابن خلدون بعده على هذا قائلا: «...إذْ الوجودُ وحياةُ البشرِ قد تتم من دون ذلك (النُبوة) بما يفرضه الحاكمُ لنفسِه أو عصبيتِه التي يقتدر بها على قهرِهم وحملِهم على الجادته. فأهلُ الكتابِ والمبعوثون للأنبياءِ قليلون بالنسبة إلى المجوسِ الذين ليس لهم كتاب، فإنهم أكثر أهل العالم، ومع ذلك فقد كانت لهم الدول والآثار فضلا عن الحياة، وكذلك هي لهم لهذا العهد في الأقاليم المُنحرفة في الشمال والجنوب».[1]

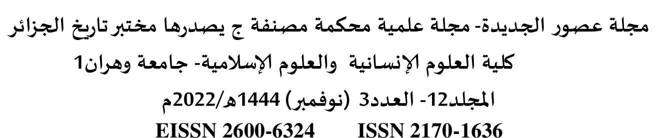
في الأخير يعود الطرطوشي ويؤكد أن العدل: «أول الخصال وأحقها بالرّعاية، وهو قوام المُلك، ودوام الدُّول، وأسُّ كل مملكةٍ، سواءً كانت نبوية أو إصلاحية»[2]. وأكد على رأيه قائلا: «المُلك بناءٌ، والجندُ أساسه، فإذاقوي الأساسُ دام البناء، وإن ضعفَ الأساس انهار البناء، فلا سُلطان إلا بجُندٍ، ولا جند إلا بمالٍ، ولا مالَ إلا بجباية، ولا جباية إلا بعمارةٍ، ولا عمارة إلا بعدلٍ، فصار العدلُ أساساً لسائر الولايات».[3]

وهنا نجد أن الطرطوشي يتكلم عن العصبية التي تحدث عنها ابن خلدون صراحة فيما بعد، و ذكرها الطرطوشي باسم **الشوكة**[4]، فهو يقصدها، ويرى أن الشوكة أي عصبية الدولة هي: الجند والمال والرعيّة. ويؤكد أنّ ما يُثبتهم هو الدين والأخلاق اللذان يجبٌ أن يتصف بهما الراعيُّ والرعيّةُ.

لقد كان تحقيقُ العدلِ ضرورةً وهدفا عند الطرطوشي، ومع أنه كان إماماً تقيّاً، فهو موضوعيٌّ، يرضى بالعدل حتى ولو لم يكن إلاهيا، أي أنه يتقبل أن تكون سياسةُ الدولة لا دينية المهم أن تكون إصلاحيةً، وفي صالح الرعيّة والدولة. وكانت نظرته للعدل واسعة ورآها سببَ استمرار الدول، ولم تكن ضيقة كما ذهب إليه أفلاطون الذي رأى أن العدالة تنحصر في قيام كلّ فرد بوظيفته على أكمل وجه[5]. أو ما ذهب إليه أوغستين (354-430م) الذي رأى

---

1 - المقدمة، ص. 79.
2- سراج، ص. 213.
3 - نفسه، ص. 216.
4 - سراج، ص. 200.
5- محمد نصر مهنا، في تاريخ الأفكار السياسية وتنظير السلطة، الإسكندرية، 1999م، ص. 60.


مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1
المجلد12- العدد3 (نوفمبر) 1444هـ/2022م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-012-003
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178



أن العدالة لا تتحقق إلا في حالة الصلة الطّيّبة بين الإنسان والله في ظل المسيحية فقط.[1]

8- إعتماد السلطان الشورى: يطلب الطرطوشي من السُّلطان أن يعتمد **المشاورة والنصيحة**، «فهما من أساس المملكة، وقواعد السَّلطنة، ويفتقر إليهما الرئيس والمرؤس»[2]. يعطي هنا مثلا لدعم رأيه عن قول عمر بن الخطاب القائل: «الرَّأي الفَردُ كالخيطِ السّحيل، والرَّأيان كالخيطين، والثلاثةُ الآراء لا تَكادُ تنقطع»[3]. ويُنبه أن المشاورة لا يعني أن عقل السُّلطان ناقص؛ بل تزيدُه رفعةً وقيمةً، فيقول: «اعلم أيها الرَّجلُ، وكُلُّنا ذلك الرّجُل، أن عقولَ المُلوُكِ، وإنْ كانت كِباراً، إلاّ أنَّها مُستغلاقة (مشغولة)، فتَستَدعي من الموعظةِ ما يتولَّجُ على تلك الأفكارِ، ويتغلغَ في مكامنِ تلكَ الأسْرارِ، فترفع تلك الأستارُ، وتُفكُّ تلك الأكنَّة والأقفالُ، ويُصْقلُ ذلكَ الصَّدأ والرَّانُ».[4]

أما الشروط التي يجب أن تتوفر في المستشار فلقد لخصها الطرطوشي في: «لا تُشاور مُعَلّمًا (أي مَن أملوا عليه ما يجب أن يقول)، ولا راعي غنم، ولا كثير القعود مع النّساء، ولا صاحب حاجة يريد قضاءها، ولا خائفاً، ولا مَنْ يُرهقه أحدٌ السَّبلين (البول والغائط)[5]. فمَن كثرتِ استشارته حُمدت إمارته[6]. وهنا يوافق رأيَه رأيَ نظام الملك الطوسي على ضرورة اعتماد السّلطان المشورة مهما كان وضعه قائلا: إن الرسول صلى الله عليه وسلم كان يرى خلفه بقدر ما كان يرى أمامه، وأنه قد عرضت عليه السماوات والأرض والجنة والنار واللوح والقلم والعرش والكرسي وما بين ذلك، وأن جبريل عليه السلام كان يهبط عليه في كل ساعة بالأخبار والوحي، وينبئه بأنباء ما كان وما لم يكن، ورغم ما كان له من الفضائل والمعجزات، فإن الله تعالى يأمره بقوله: «وشاورهم في الأمر»[7].

9- الصفات الضرورية للسلطان: يُحدّد الطرطوشي **الصفات** التي يجب أن يتصف بها

---

1 - بدر مصباح تنيرة، تطور الفكر السياسي في العصور القديمة والوسطى، منشورات جامعة قار يونس، بن غازي، 1994م، ط. 1، ص. 329.
2 - سراج، ص. 319.
3 - نفسه، ص. 320.
4 - نفسه، ص. 17.
5 - نفسه، ص. 324.
6- سراج، ص. 320.
7 - نظام المُلك الطوسي، سياست نامه، ترجمة وتعليق محمد العزاوي، دار رائد العربي، د. ت، ص125/جهيدة بوجمعة، الفكر السياسي عند نظام المُلك الطوسي(408-485هـ/1017-1029م)، مجلة عصور الجديدة، جامعة وهران1، المجلد 8، العدد 2، ديسمبر 1440هـ/2018م.

مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1
المجلد12- العدد3 (نوفمبر) 1444هـ/2022م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-012-003
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178



السّلطان، وهي: «أن يكون عالماً برعيته، عادلاً في اقضيته، عاريًّا من الكِبْر، قبولاً للعُذرِ، سهلَ الحجاب، مصونَ البابِ، مُتحرّيًا للصَّواب، رفيقاً بالضَّعيف، غيرَ مُحابٍ للقويَّ، ولا بجافٍ للقريبِ».[1]

أما **الصفات** التي لا يجبُ أن يتصفَ بها **السُّلطان** وهي الصّفات التي لا تقوم معها المملكة: "الكبرُ والإعجابُ"، «اعلموا أنَّ الكبرَ والإعجابَ يسلبان الفضائلَ ويُكسبان الرَّذائلَ»[2]. وأيضا: الكذبُ والغدرُ والخُبثُ والجورُ والسُخفُ والحسدُ والحدةُ والبخلُ والجُبّنُ[3]. ورغم أنه ذكر كل هذه الصّفات إلا أنه يرى أن الكذبَ والجُبّنَ أفظعهم، ويُقنعنا برأيه قائلا: «فإنَّه إذا كان كذّاباً لم يوثَق بوعدِه ولا وعيدِه، فلم يُرجَ خيرُه، ولم يُخف شرُّه، ولا بهاءُ لسّلطان لا يُرهبُ .. خرابُ البلادِ وفسادُ العبادِ مقرونانِ بإبطالِ الوعد والوعيد من الملوك».[4]

يوافق ابن ظَفر الطرطوشي في وُجوب احترام المواثيق والوُعود في كل الظروف، فلا يجب على السُّلطان أن ينكثَها ولا أن يخرقَها، «لأن العهودَ والوعودَ والمواثيقَ ركنُ من أركان الشريعة، فإذا تتعرض لها بسوء لم يمهلك اللهُ»[5]. وهنا، المُفكران يعارضان قرار ميكيافيلي الذي ينُصُ على «خرق الوعود والمواثيق وعدم الوفاء بهما إذا لم تكن في مصلحة الحاكم».[6]

10- ضرورة العقل والذكاء للراعي والرعية: يطلب الطرطوشي من السّلطان كما الرعيّة أيضا أن يتصفوا **بالعقل**، ويقصد بالعقل الذكاء والفطنة والعلم والحنكة والفضيلة، والعقل عنده عقلان: عقل غريزي وعقل مكتسب.

أما الغريزي فهو ما ميّزَه به الله «أما الأدميّون فركبَ فيهم عقول الملائكة، وأخلاق الشَّياطين، وشهوات البهائم، فمَن غلبَ عقلُه هواه منهم فكأنّه من عالم الملائكة: كالأنبياء والرسل والأولياء والأصفاء وقليل ماهم. وأما مَن كان عقله مغلوباً بهواه وشهواته ... فهذا من

1 - سراج، ص. 240.
2 - نفسه، ص. 232.
3- نفسه، ص. 235.
4 - نفسه.
5- سلوان، ص. 20 -21.
6- ميكيافيلي نيكولا، كتاب الأمير، ترجمة أكرم مؤمن، مطابع العبور الحديثة، القاهرة، 2004م، ص. 90.

مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1
المجلد12- العدد3 (نوفمبر) 1444ه/2022م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-012-003
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178





عالم البهائم لأنه لا تكليفُ على البهائم».[1]

أما العقلُ المُكتسب، «فهو نتيجة العقل الغريزيّ، فهو ثِقابُة المعرفة، وإصابةُ الفكرةِ، وليس له حَدّ ينتهي إليه، لأنه ينمو إذا استعمل، وينقُصُ إن أهملَ»[2]، والزيادةُ فيه «هي زيادةٌ في علم الأمور، وحسنُ إصابة بالظنون، ومعرفةُ ما لم يكُن بما قد كان»[3]، وأما الشيءُ المحدود فتكون الزيادةُ فيه نقصاً من المحدود، كالتَّهوُّرِ في الشجاعة والتبذير»[4]، ويصبح مذموماً إذا تحولَ العقلُ إلى الدّهاءِ والمكرِ.

يعطي الطرطوشي مثالاً ذُكر عن عزل الخليفة عمر بن الخطاب زياد بن أبي سفيان بسبب عقلِه الغريزي المفرطِ الذكاءِ، وهو كما قيل إذا زاد عن حدِه يصبح دهاءً ومكراً مذمومين، فقال: «لقد أمر عمر بن الخطاب رضي الله عنه أبا موسى الأشعري ان يعزل زياداً عن ولايته، فقال زيادٌ: أعنْ موْجدةٍ (غَضب) أو خيانة يا أمير المؤمنين؟ قال: لا عنْ واحدة منهما، ولكن كرهتُ أن أُحَمِل النَّاسُ على فضلِ عقلك..».[5]

لقد وردت هذه الروّاية مع بعض الاختلاف عند ابن النَّمَري الذي قال: «كان عمر بن الخطاب قد استعمل زياداً على بعض صدقاتِ البصرة، أو بعضِ أعمال البصرة، وقيل: بل كان كاتباً لأبي موسى، عزله عمر، فقال زياداً: يا أمير المؤمنين، أخبر الناس أنك لم تعزلني لخزيةٍ، فقال له الخليفة: ما عزلتُك لخزيةٍ، ولكنني كرهتُ أن أُحمل على الناس فضل عقلك».[6]

استوحى لابن خلدون النظريته التي يقول فيها على الحاكمِ أن لا يكون مفرطَ الذكاء، والتي جاءت في فصل عنونه بـ «في أن إرهاف الحد مُضر بالمُلك ومفسد له في الأكثر». فيقول: «أما النعمةُ عليهم والإحسانُ لهم فمن جملةِ الرفق بهم، والنظرِ لهم في معاشهم وهي أصلٌ كبيرٌ في التحبب إلى الرعيّة. واعلم أنه قلما تكون ملكةُ الرفق فيمن يكون يقظاً شديدَ الذكاءِ من الناس،

---

1 - سراج، ص. 275 وما بعدها.

2 - نفسه، ص. 276.

3 - سراج، ص. 280.

4 - نفسه، ص. 279.

5 - نفسه، ص. 284.

6- النميري أبو عمر يوسف عبد الله بن عبد الله القرطبي، الاستعاب في معرفة الأصحاب، صححه وخرج أحاديثه عادل مرشد، دار الأعلام، ط1، 2002م، ص. 255.

مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1
المجلد12- العدد3 (نوفمبر) 1444هـ/2022م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-012-003
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178




وأكثرُ ما يوجد الرفق في الغفلِ والمُتغفلِ، وأقلُ ما يكون في اليقْظ أنه يُكلفُ الرعيّة فوق طوقهم لنفوذ نظره فيما وراء مداركهم واطلاعه على عواقبَ الأمورِ في مباديها بألمعيته فيهلكون. لذلك قال صلى الله عليه وسلم: سيرُوا على سيرِ أضعفُكم». ومن هذا الباب اشترط الشارع في الحاكم قلة الإفراط في الذكاء. ومأخذه من قصة زياد بن أبي سفيان لما عزله عمر عن العراق وقال: «لمَ عزلتني يا أمير المؤمنين؟ ألعجز أم خيانة؟ فقال عمر: لم أعزلك لواحدة منهما؛ ولكنني كرهت أن أحملَ فضلَ عقلك على الناس، فأُخذ من هذا أن الحاكمَ لا يكون مفرطَ الذكاء والكيسَ مثل زياد بن أبي سفيان».[1]

يُنهي الطرطوشي هذا الجدال رافضا أن يكون العقل الغريزي يُنهي بصاحبهِ إلى المكرِ والداءِ (يقصد الدهاء) ويقول: «قلنا أن كلُه باطلٌ، الدهاءُ والمكرُ كسبُ معانٍ أُخَرَ غير العقلِ، ليست من لوازم العقل، فإن شاءَ تداهَى ومكرَ، وإن شاءَ كفَّ عمّا يقول في كُلّ شرّ يكتسبه العاقلُ باختياره، وليسَ عقلهُ أوقفه فيه، بل إنّما أوقعه فيه قلَّةُ عقلِه».[2]

يُنبه الطرطوشي السُلطان الذي يكون كاملَ الصفات الحميدة ولا ينال رضي الرعية أنه ليس بإلهٍ حتى يرضى عليه كلُ الناسِ، بل أن الناسَ لم يُقَدروا الله سبحانه وتعالى رغم كل النعم التي منحها لهم. فيقول: «اعلم أيها الملك أنَّه متى كمَلَت فيك الخصالُ المحمودةُ، والأخلاقُ المشكورةُ، والسيرةُ المُستقيمةُ، وملكتَ نفسكَ، وقهرتَ هواكَ، ووضعتَ الأشياءَ مواضعهاَ، ثمَّ إنّ الرَعيّة اهتضمت حقّكَ، وجهلتْ قدْرَك، ولم توفّك حظَك، فبَلغكَ منهم ما يسوءك، ورأيت منهم ما لا يُعجبكَ، فاعلم أنّك لست بإله، فلا تطمعنَّ أن يصفوَ لك منهم ما لا يصفو منهم للإله».

يضيف الطرطوطشي لإقناع الملك قائلا: «وفصلُ الخطاب في هذا الباب أنْ تعلم أنّ اللهَ تعالى خلق الخلائقَ أجمعين، وأنْعمَ عليهم بأنواعِ النّعم، فأكملَ حواسّهم، وخلقَ فيهم الشَّهوات، ثمَّ أفاضَ عليهم نعمَه، وكملت لهم اللّذاتُ، وبعد هذا فما قدَروا الله حقَّ قدره، ولا عظموه، حق عظَمته، بل قالوا فيه ما لا يليق به، ووصفوه بما يستحيلُ عليه، وأضافوا إليه ما يتقدسُ عنه...».[3]

في هذا الظرف يقدم الطرطوشي نصيحة للملك في باب عنونه: «في بيان **الخصلة** التي فيها

1- المقدمة، ص. 242.

2 - سراج، ص. 286.

3 - نفسه، ص.ص. 450-451.

مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1
المجلد12- العدد3 (نوفمبر) 1444هـ/2022م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-012-003
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178




ملجأ الملوك عند الشدائد، ومعقلُ السّلاطين عند اضطراب الأمور وتغيُّر الوجوه والأحوال». وهي: «**أن يترك للنّاس دينهم ودنياهم، ولك الأمان** من طوارقِ الحَدثان (حوادث الليل والنهار)، وما يأتي به الملَوان»[1]. أي يستسلم ويترك الحكم، وعلى ما يبدو أن هذه النصيحة وإن كانت سابقة لعصرها؛ ظلت صعبةَ التحقيق، وذلك لتشبث الملوك بالحكم رغم كل ما يحدث من مصائبَ وثورات ضده. وهذه النصيحة تُعبر عن شجاعة الطرطوشي الفائقة، فلا حاكمُ يتقبلها.

أما **البلاد** التي ينصح الطرطوشي بالعيش فيها فهي البلاد التي فيها: «سُلطانٌ قاهرٌ، وقاض عادلٌ، وسوقٌ قائمةٌ، وطبيبٌ عالمٌ، ونهرٌ جاري»[2]. والدولة التي يتحدث عنها الطرطوشي هي دولة ملكية إقطاعية عسكرية، حيث يكون المُلك والرعية جميعهم للسّلطان، وهذه الدولة تكون حدودها مطاطية تتوسع وتضيق حسب قوة الجيوش وصلابتها. ولم يشر الطرطوشي لحكم الخلافة لأنه كان لسانَ عصرِه الذي ظهرت فيه الدولُ والدويلات المستقلة.

11- أركان الدولة: أما **أركان الدولة** فلقد وضع الطرطوشي مثل غيره من المفكرين المسلمين **الوزارة** أولهم، «فأشرف منازل الآدميين النُّبوّة، ثم الخلافة، ثم الوزارة. الوزير عونٌ على الأمور، وشريكٌ في التدبير، وظهيرٌ على السياسة، ومفْزعٌ عند النَّازلة»[3]. وأيضا: «وموقع الوزارة من المملكة كموقع المرآة من النَّظر، فكما أنَّ مَن لم يَنظر إلى المِرآة لا يرى محاسنَ وجههَ وعيوبَه، كذلك السَّلطانُ إذا لمْ يكن له وزيرٌ لا يعرف محاسنَ دولتهِ ولا عيوبها».[4]

يؤكد الطرطوشي أن موقعَ الوزير من الملكِ موقعُ الملكِ من العامّة، وذلك لأن الوزيرَ قريبٌ من العامة، ويعرف أحوالَهم وأحلامَهم، فهو همزةُ الوصل بين السلطان ورعيته، وكذلك يكون الوزيرُ صورةً ناطقةً عن السُّلطان وظهيره، ولذلك «حِليَةُ الملوكِ وزينتهم وزاؤهم»[5]، وللوزير ثقلٌ كبيرٌ في الدولة عند الطرطوشي، فثقلُه كثقلِ السُّلطان في الدولة، حيث يقول: «وكما أن السّلطان إذا صلح صلحت الرعيّة، وإذا فسدَ فسدوا، كذلك الوزراء،

1 - نفسه، ص. 455.
2 - نفسه، ص. 201.
3 - سراج، ص. 288.
4 - نفسه، ص. 293.
5 - سراج، ص. 289.

مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1
المجلد12- العدد3 (نوفمبر) 1444هـ/2022م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-012-003
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178




إذا فسدوا فسدَ الملكُ، وإذا صلحوا صلحَ الملك».[1]

أما الشروط التي يراها الطرطوشي ضرورية في الوزير فهي: أن يكون نقيَّ الجيب، ناصحَ الغَيب، لا يَقبَلُ دقيقة (الأمرُ الحقيرُ والصغيرُ)، ولا يَكتمُ نصيحةً، وأن يكون مُعتدلاً، ومكينَ الرَّحمةِ للخَلق، رءُوفا بهِمْ، ليأسوا برحمته.

أما **الأركان** الأخرى التي تأتي بعد والوزير ولا يُمكن أن تقوم بدونها الدولُ، فيُلخصها الطرطوشي في: **الكاتب** الذي هو مُستَقَرُ أسرار الملك، ولسانُه الناطق في آفاق مملكته، ومخصوصُ بقرْبه ولزومه دون نُظرائه، فالكتابةُ قِوامُ الخلافة وقرينةُ الرَّياسة، وعمودُ المملكة.[2]

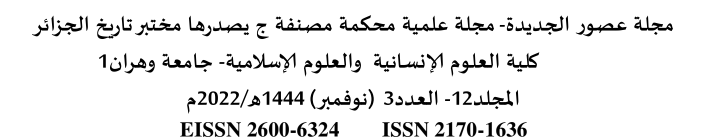
وبعد الكتابة تأتي **الحجابة**، التي يراها الطرطوشي: «زينة المُلك»[3]. لكنه لا يشجعُ السُّلطان على التحجُبِ على الرعيّة، لأنه يرى حجابتَه موتاً له، فمادام يستقبل الرعيَّة فهو سُلطانها، وإذا احتجب عنها، يصبح لها سلاطين كثر. فيقول: «إذا تحجَبَ السُّلطان فكأنّه قد ماتَ، لأنَّ الحَجبةَ موتٌ حُكميّ، فتَعْبثُ بطانتُه بأرواحِ الخلائقِ وحريمِهم وأموالِهم، لأنَّ الظّالمَ قد أمِن أن لا يَصِلَ المظلومُ إلى السُّلطان، ومعظَم ما رأينا في أعمارِنا، وسمعنا عمَّن سمعْنا من دخولِ الفسادِ على المُلوك من حجْبتِهم عن مباشرة الأمورِ، فلا تَزالُ الرعيّة ذا سُلطان واحدٍ ما وصلوا إلى سُلطانهم، فإذا احْتجبَ فهناك سلاطين كثيرة».[4]

يواصل الطرطوشي في تنبيه السّلطان بعدم التحجب، وجَعل الحاجب يُنظمُ دخولَ مَن يريد مقابلته وخاصة منهم المظلومين، فيقول: «يا أيّها المَلكُ المغرورُ ،احتجبتَ عن الرعيَّة بالحجابِ والأبوابِ، وجعلتَ دونهمُ بُرُجاً مُشيّدةً، وحظائرَ بالحجارةِ والماءِ والطينِ مانعةً، وبابُ اللهِ مفتوحٌ للسائلينَ، ليسَ هُناكَ حاجبٌ ولا أبوابٌ[5]، قال الله تعالى: «إلاَّ مَنْ شاءَ أنْ يَتَّخِذَ إلى ربّهِ سبيلاً».[6]

فضلا على ماسَلف من أركان المُلك، يذكرُ الطرطوشي أربعة أركان أخرى ويراها لازمةً «كالسريرِ لا يصلحُ إلا بأربعِ قوائمِ فإن نقصَ قائمةً واحدةً عابَه ذلك»، وهم: «**قاضي لا**

1 - سراج، ص. 293.
2 - نفسه، ص. 293.
3 - نفسه.
4 - نفسه، ص. 237.
5 - نفسه، ص. 237.
6- سورة الفرقان: من آية 57.

مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1
المجلد12- العدد3 (نوفمبر) 1444هـ/2022م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-012-003
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178





تأخذه في الله لومةُ لائم، **وصاحب شرطة** ينصفُ الضَّعيفَ من القوي، **وصاحب خراج** يستقضي ولا يظلم الرَّعيّة، **وصاحب بريدٍ** يأتي بخبرِ هؤلاءِ على الصّحّة».[1]

هنا يعطي الطرطوشي نصيحة للسّلطان بأن «يُولّي على الأعمالِ أهلَ الحزم والكفاية، والصّدقِ والأمانةِ، وتكون التّولية للغَناء (النفع) لا للهوى، ومَلاك الولايات (قِوامُها) وأساسُها أن لا يُوليّض الأعمالَ طالبَّ لها، ولا راغبَّ فيها».[2]

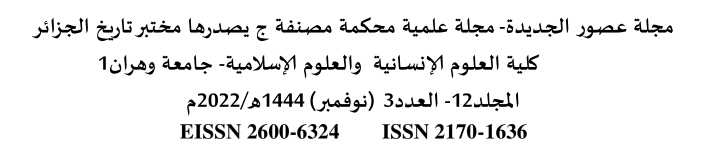
يطلب الطرطوشي من السُلطان أن «يَتفقد **جُنده** كتفقُدِ صاحب البُسْتان بُستانه، فيقلع العُشبَ الذي لا ينفعُه، فمن العُشب ما لا ينفعُ، ومع ذلك يضُّر بالنبات النافعِ»[3]. ومع أن الجيشَ هو حامي المملكة، «وهم جُننُ الثغور، وحُرّاسُ الأبواب، والعدّةُ للحوادث، وأمدادُ المسلمين ... فبهم تُؤمنُ السُّبلُ، وتُسدُّ الثُّغورُ، وهم عزُّ الأرض...». إلا أن الطرطوشي يطلب من السُّلطان أن: «لا يُوسع في أرزاقهم حتى لا يستغنوا عنك، وأن لا يُضيِق عليهم فيضجوا منك، وأن يعطيهم عطاء قصداً، وامنعهم منعا جميلا[4]». ومع ذلك فهو يرى أن الجندَ «لا يُستصلح إلاّ بإدارةِ أرزاقهم، وسدِّ حاجاتهم، والمُكافأةِ لهم على قدر عنائهم وبلائهم». فجنود المُلوك وعددُها وقفّ على سعودِ الأئمَّة ونحوسها. وهذا ما عبّرَ عليه نظام الملك الطوسي قائلا: «وما زاد للسّلطان جيشُه إلا زادت ولا يتُه، وما قلَّ جيشُه إلاّ قلّت ولايتُه».[5]

ومع ذلك، فإن الطرطوشي لا يحبّ **الحرب**، «فأوَّلُها شكوى، وأوسطُها نجوى، وآخرُها بلوى». «وأولُها كلام، وآخرُها الحِمام». لكن إن كانت لا بد أن تكون، فعلى القادة اعتماد الخدعة، فلقد قال الرسول صلى الله عليه وسلم: «الحربُ خُدعة»[6]. واجعل قتالَ عَدوَّك آخرَ حيلك، رُبَ مكيدة أبلغ من نجدة. «كُن بحيلتِك أوثَقَ منك بشدّتِك، وبحذرِك أوثق منك بشجاعتك، فإنّ الحربَ حربُ المُتهوّر وغنيمةُ الحَذِرِ».[7]

---

1 - سراج، صص260-261.
2 - سراج، ص560.
3 - نفسه، ص493.
4 - نفسه، ص493.
5 - سياست نامه، ص. 133.
6 - سراج، ص. 689.
7 - نفسه، ص. 683.

مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1
المجلد12- العدد3 (نوفمبر) 1444هـ/2022م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-012-003
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178





لقد سبق المسعودي الطرطوشي في الحث على الحيلةِ في الحربِ قائلا: «ذكر الرسول صلى الله عليه وسلم أن الحربَ خدعةٌ. فعلمَ (الرسولُ) بهذا اللفظِ اليسير، والكلام الوجيز، أن آخرَ مكايدَ الحربِ القتالُ بالسيف؛ إذ كان بدِها خدعةً، كما قال عليه السلام، وهذا يعرفه كل ذي رأي صحيح وذوي رياسة».[1]

لقد تحدث ابن ظفر أيضاً عن اعتمادِ الخدعةِ في الحربِ، ورأى أنّ الحربَ خدعةٌ حيث قال: «معارضةُ العليلِ طبيبةٌ، توجبُ تعذيبة، إنما الكبيرُ المهاجرُ، مَن استسلم في قبضةِ القاهرِ، إذا كانت مغالبةُ القدرِ مُستحيلةً، فمِن أعوانِ نفوذِ الحيلةٌ، إذا التبست المواردُ بالمصادرَ، ففوض على الواحدِ القادرِ، وإن من الدلالةِ على أن الإنسانَ مصرفٌ مغلوبٌ، ومدبرٌ مربوبٌ، أن يتبلد رأيُه في بعض الخطوبِ، ويهوى عليه الصوابُ المطلوب، فإذا كان كذلك فتدميرُه في تدبيرِه، واغتيالُه في احتيالِه، وهلكُه في حرحتِه، رُبى حيلة أنفعُ من قبيلة».[2]

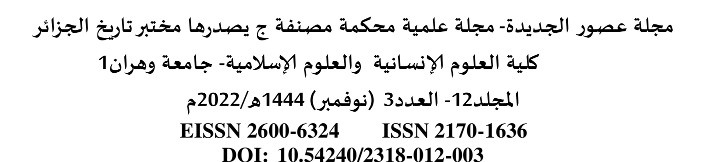
لا يفوتنا هنا أن نقول أن ابن خلدون بعدما تحدث عن العصبية والتَوَحُش اللذين جعلهما سببَ التغَلب، عاد وتنازل عن فكرته وذكر أنه: «فقد تبين أن وقوعَ الغلبُ في الحروب غالبا عن أسباب خفية غير ظاهرة. رُبى حيلة أنفع من قبيلة».[3]

12- السياسة المالية: يُنبّه الطرطوشي السّلطان أن خزينةَ مال الدولة ليست **مشاعاً** له ولعائلته، ويرتكز في هذا عن ما رُوي عن الخليفة أبي بكر الصديق أنه: «لمّا استُخلفَ أبو بكر الصديق رضي الله عنه، غدا إلى السوق، فقال له عُمر بن الخطاب رضي الله عنه: أين تريد؟ قال السّوق. قال: قدْ جاءك ما يَشغلكَ عن السوق. قال : يا سبحانَ الله يشغلني عنْ عيالي؟ قال نفرضُ لك بالمعروف»[4]. وأيضا اعتمد رواية أخرى عن الخليفة عمر بن الخطاب يقول فيها عن مال بيت المال: «إن احتجتُ أخذتُ منه، فإذا أيسرْتُ رددتُه»[5]، وهذه الروايةُ أوردها معاصرُه الغزالي أيضاً الذي قال: «سُئلَ خازنُ بيت المال: هل انبسطَ عمرُ في بيتِ المال؟ فقال: كان في أولِ

---

1 - مروج الذهب، ج. 2.، ص. 293.
2 - سلوان المُطاع، ص. 13.
3 - المقدمة، ص. ص. 106 وما بعدها.
4 - سراج، ص. 520.
5- سراج، ص. 525.

مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1
المجلد12- العدد3 (نوفمبر) 1444هـ/2022م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-012-003
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178





الأمرِ إذا لم يكنْ له شيءٌ يتقوتُ به أخذَ قليلاً برسمِ القوتِ، فإذا حصلَ عنده شيءٌ أعاده إلى بيت المال»[1]، ويزيد لتأكيد أنّ مالَ الدولةِ ليس مشاعاً للحاكمِ وأهلِهِ وعمالِه أنّ عمرَ «كان إذا أنفذَ عُمالاً إلى أعمالٍ قال لهم: اشتروا دوابّكم وأسلحتَكم من أرزاقِكم، ولا تمدوا أيديَكم إلى بيتِ مال المسلمين».[2]

ينصح الطرطوشي السّلطان بأن **لا يُكنز المال في الخزائن**، فلقد كانت الرُّسل والخلفاء بعدهم تبْذلُ الأموال ولا تدخرها، وتصطنع الرعيّة وتوسع عليها، فكانت الرعيّةُ هم الأجناد والحُماة. وأيضا : «وهذه سيرة نبيّنا محمد صلى الله عليه وسلم، وقد علمتم أنّ جوعَه كان أكثرَ من شبعه، ولما فتح الله عليه اليمن، كانت تُجبى له الأموالُ فيُفرقها ليومها، وقد توضع في المسجد وتُفرَشُ الأنطاعُ ويُفرقها من الغد، ولم يكن له بيتُ المال».[3]

يواصلُ الطرطوشي في حثّ السّلطان وبخشونة على عدم تخزين المال، ويبدو أن الرجلَّ كان يؤلمه هذا الأمرُ المنتشر في الأندلس. فيقول: «ثم كثيرٌ من الملوك ساروا في الأموالِ على نحو هذه السيرة من مُلوكِ الإسلام. وملوك الروم، ومعظمهُ ما أهلك بلاد الأندلس وسلّط عليها الروم أنَّ الروم التي كانت تجاورنا لم يكن لهم بيوتُ أموال، وكانوا يأخذون الجزية من سَّلاطين الأندلس، ثمّ يدخلون الكنيسة فيقسّمها سُّلطانُهم على رجالِه بالطّاسِ، ويأخذ مثل ما يأخذون، وقد لا يأخذُ شيئا منها. وإنّما كانوا يصطنعون بها الرجال، وكانت سلاطينُنا تحتجبُ الأموال وتُضيعُ الرّجال، فكانت للروم بيوت رجالٍ، وللمسلمين بيوتُ أموالٍ، فبهذه الخلةِ قهرونَا وظهروا علينا». «يُقال عدّو الملكِ بيتُ المالِ، وصديقُه جُندُه، فإذا ضعُفَ أحدهُما قويَ الآخرُ، وإذا ضعفَ بيتُ المالِ ببذله للحماةِ، قوي النّاصرُ واشتدَّ بأسُ الجُندِ، وقَويَ المَلكُ، وإذا قوي بيتُ المالِ وامتلأَّ بالأموالِ، قلَّ النّاصرُ، وضعُفت الحماةُ، فضعُفَ الملكُ، فوثبَ عليه الأعداءُ، وقد شاهدّنا ذلك في بلاد الأندلس مُشاهدةً. وإذا كان الّفاع في الرّجالِ لا في الأموال، وإنما يُدفعُ بالأموالِ بواسطةِ الرّجال، فلا شكّ أنّ **بيتَ رجالٍ** خيرٌ من

---

1 - الغزالي أبو حامد محمد بن محمد بن محمد، التِّبرُ المسبوك في نصيحة المُلوك، ضبطه وصححه أحمد شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1. 1988م، ص. 55.

2- نفسه، ص. 54.

3 - نفسه، صص500-501.

مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1
المجلد12- العدد3 (نوفمبر) 1444هـ/2022م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-012-003
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178




بيتِ مالٍ».[1]

يرى الطرطوشي أن **المالَ** هو: «قوةُ السُّلطان، وعمارةُ المملكة، ولقاحُه الأمن، ونتاجُه العدل، وهو حصنُ السُّلطانِ، ومادّةُ المُلك، وهو أقوى العُدد على العدو، وذخيرةُ المُلك، وحياة الأرض، وعمارةُ المملكة، وحياةُ الأرض». ويُنبّه الملك أن يأخذ الضرائبَ من الرعيّة بإحسان، فلا يأخذ إلا ما فضّل عن معاشها ومصالحها، وعلى الجُباة أن يُرفقوا في أخذِ مال الجزية و الخراج وغيره، ثم يقول: «أحسنوا إلى المزارعين فإنكم لن تزالوا سماناً ما سمنوا». «ثم على السُّلطان أن يُنفقَ ذلك في الوجوه التي يعود عليها نفعها، فيا أيّها الملكُ، احرص كلَّ الحرصِ على عمارة الأرضين، والسلام».[2]

13- سقوط الدولة: يرى الطرطوشي أن الدولة أول ما «تضعضعت قواعدهم» وتضعُف، تخرج عن سيطرتها **أطرافها** فتستقل عنها[3]، فالسّلطان عليه رتَق فتقَ حواشي مملكته دائما، وعليه مراقبتها وإصلاح جوانب الأطراف «كلَّما رمَّ منها شعثاً».[4]

لقد نبه المسعودي إلى أن بدايةَ الخوارج عن الدولة تكون من أطرافها، أي أن سقوطَ الدولة يبدأ من أطرافها؛ وذلك حينما تحدث عن الملك هرمز بن أنو شروان الذي تداعت أركان حكمه في الاثني عشر سنة من حكمه، وزحفت إليه الأعداء، وكثرت عليه الخوارج من الأطراف[5]. وعلى ما يبدو ، فلقد تأثر ابن خلدون بالمسعودي وبالطرطوشي في الوصول إلى نظرية بداية نهاية الدولة يكون من الأطرا،حيث يقول: «والسببُ الصحيح في ذلك أن النقصَ إنما يبدو في الدولة من الأطراف، فإذا كانت ممتلكاتها كثيرة وكانت أطرافها بعيدة عن مركزها وكثيرة، وكل نقص يقع فلابد له من زمن فتكثر أزمات النقص لكثرة الممتلكات واختصاص كل واحد منها بنقص...»[6]. كما يقول في جهة أخرى : «وربما اعتز أهل الثغور والأطراف بما يحسون من ضعف الدولة وراءهم، فيصيرون إلى الاستقلال والاستبداد بما في أيديهم من العمالات، ويعجز صاحب الدولة عن حملهم على الجادة، فيضيق نطاق الدولة عما كانت عليه في

---

1 - نفسه، ص. 502.
2 - سراج، ص. 496.
3 - نفسه، ص. 160.
4 - سراج، ص. 19.
5- ينظر مروج الذهب، ج. 1. ص. ص. 298 وما بعدها.
6- المقدمة، ص. 214.

مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1
المجلد12- العدد3 (نوفمبر) 1444هـ/2022م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-012-003
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178





أولها».[1]

يُشير الطرطوشي ألى وُجود **دورة تاريخية** للدول، فأي دولة تقوم لابد أن تنتهي يوما. فيقول: «اعلم أنّ الدُّوَلَ إذا زالت صارت حِيَلها وبالًا عليها، وإذا أذن الله تعالى في حلول البلاء كانت الآفةُ في الحيلة، إذا نزل القضاءُ كان العطب، وإذّا انقضت مدة الدُّول أدْبرت سُنَّة الغفلةِ عن سُنّة الحذر ويغلبُ الضَّعيف بإقبال دولته، كما يُغلبُ القَويُّ بفناء مدته».[2] «فالدُّنيا دولٌ».[3]

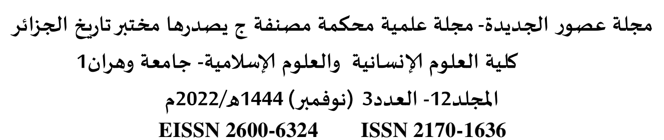
الواقع أن نظرية الدورة التاريخية للدول وُجدت قديماً وانتشرت بين حكماء اليونان، فقد قال سقراط عن الدول : «كلُّ ذي بداءة ميال إلى الذبّول».[4] كما عبّر إخوان الصفا عن دورة حياة الدول في مناطق كثيرة في رسائلهم منها : «واعلم يا أخي بأن أمور هذه الدنيا دول نوب، تدور بين أهلها قرنا بعد قرن، ومن أمة إلى أمة، ومن بلد إلى بلد».[5] وأيضا: «واعلم أن كل دولة لها وقت منه تبتدىء، وغايةٌ إليها ترتقي، وحدّ إليه تنتهي».[6]

لقد تكلم ابن ظفر عن الدورة التاريخية أيضاً، فكل دولة تظفر بها لابد أن تذهب يوماً لآخر بعد حين. فقال: «ينبغي لِمَن تغلب على مُلك وغصبّه أن يحفظ الصورَة والشريطةَ التي تسَلم عليها تلك المملكة، فإنها محفوظةٌ عليه، وثابتةٌ في عقد تُسلم تلك المملكة منه، وإنها ستخرج من يديه بمثل ما صارت إليه».[7]

أما عواملُ و أسبابُ **سقوط الدول**، فلقد كان الطرطوشي موضوعيًّا في عرضها، فالدولة في نظره مؤسسة مُعقدة ومُتشابكة ومُتشعبة تجْتمعُ فيها عواملُ وأسبابٌ سياسية واجتماعية وعسكرية واقتصادية كثيرة حتى تنتهي. فيقول: «وسُئل بعض الملوك بعد أن سُلبوا مُلكهم: ما الذي سلبَ عِزكَم، وهدمَ مُلككَم؟ فقال: شغلَتْنا لذّاتنا عن التفرغِ لمُهِمّاتنا، ووثِقنا بكُفاتنا (مَنْ يقومون مقامنا)، فآثروا مُرافِقَهم علينا، وظَلَم عمّالُنا رعيتنا فانفسدت نيَّاتُهم لنا،وتمنّوا الرّاحةَ منّا، وحُملَ على أهلِ خراجنا فقَّل دخلُنا، وبطَلَ عَطاءُ عبيدنا،

1- نفسه، ص. 361.
2- سراج، ص. 683.
3 -ن فسه، ص. 776.
4- جمهورية أفلاطون، ص. 262.
5- إخوان الصفا وإخلان الوفا، ج. 1. ص. 158.
6- نفسه، ص. 159.
7- سلوان المُطاع، ص. 64.

مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1
المجلد12- العدد3 (نوفمبر) 1444هـ/2022م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-012-003
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178





فزالت الطّاعةُ منهم لنا، وقصَدَنا عَدُوُ نا، فقل ناصرُنا وكان أعظمَ مازالَ به مُلكُنا استِتار الأخبار عنّا، ثُمَّ أنّا ولينا أكبر الأعمالِ لأصغرِ العُمالِ، وآل أمرُنا إلى ما آل».[1]

ومن العوامل التي تؤدي لسقوط الدول عند الطرطوشي أيضا، المحاباة، والتي يقصد بها التعصبّ لقبيلة دون أخرى. فيقول: «أسْرعُ الخصالِ في هدمِ السُّلطان، وأعظمها وأسرعها في إفسادِه وتفريقِ الجَمعِ عنه: إظهارُ المُحاباة لقوم دون قَومٍ، والميلُ إلى قبيلةٍ دون قَبيلةٍ، فمتى أعلنَ بحُبّ قبيلةٍ فقد برىء من قبائل. فالمحاباة مَفسدة»[2]. «فمِن زوالِ السُّلطان تَقْريب مَن ينبغي أن يُباعد، ومُباعدةُ مَنْ ينبغي أن يُقرب،وحينئذ حان أوانُ الغَدرِ».[3]

ومن العوامل التي رآها الطرطوشي أساسا لسقوط الدول أيضا، الترف واتباع الشهوات والمُحرمات، والبعد عن الدين، فيقول: «قال الخليفة العباسي أبو جعفر المنصور: مازالَ أمر بني أميّة مُستقيما حتّى أفضى أمرهم إلى أبنائهم المُترَفين، فكانت هِمَّتُهم، قصد الشَّهوات، وإيثارَ اللّذات، والخول في معاصي الله ومساخطه، جهلا منهم باسْتِدراج الله تعالى، وأمْناً لمكرِه، فسلبهم الله تعالى العزّ، ونقل عنهم النعمة».[4]

يَجعل الطرطوشي الظلم أيضا سببا لضياع الدول وخاصة الظلم في جباية الضرائب فيقول: «الخراج عمود المُلك، وما استعزز بمثل العدل ،وما استذلل بمثل الظلم، وأسرع الأمور في خراب البلاد وتعطيل الأرضين وهلاك الرعية وانكسار الخراج الجور والتحامل. ومثل السُّلطان إذا حمل على أهل الخراج حتى ضعفوا على عمارة الأرضين مثل مَن يقطع لحمه ويأكله من الجوع، فهو وإن قوي من ناحية فقد ضعُف من ناحية، وما أدخل على نفسِه من الوجع والضعف أعظمَ مما دفع عن نفسه من ألم الجوع»[5].

وفي الأخير يُلخص الطرطوشي عوامل السقوط قائلا: «قيل لملكٍ بعد ذهاب مُلكه: ما الذي أذهب مُلككم؟ قال: ثقتي بدولتي، واستبدادي بمعرفتي، وإغفالي استشارتي، وإعجابي بشِدَّتي، وإضاعتي الحيلة في وقت حاجتي، والتأني عند العجل، وتحاسُدُ الأكفاء، وانقطاعُ الأخبار».[6]

1- سراج، ص. 228.
2- نفسه.
3- نفسه، ص. 229.
4 - نفسه، ص. 226.
5- سراج، ص. 497.
6- نفسه، ص231.

مجلة عصور الجديدة- مجلة علمية محكمة مصنفة ج يصدرها مختبر تاريخ الجزائر
كلية العلوم الإنسانية والعلوم الإسلامية- جامعة وهران1
المجلد12- العدد3 (نوفمبر) 1444هـ/2022م
EISSN 2600-6324 ISSN 2170-1636
DOI: 10.54240/2318-012-003
https://www.asjp.cerist.dz/en/PresentationRevue/178




الخاتمة: لم يكن الطرطوشي مفكراً سياسياً طوباوياً، فهو انطلق بفكره السياسي من السياسة الشرعية، مُدركا تغيرِ الأحوال، وتبدلِ الدول، فهو يريد الأخلاق التي كان عليها المسلمون الأوائل في عهد الرسول صلى الله عليه وسلم، لكنه لم يُطالب بعودة الخلافة الإسلامية، ووافق على كل سياسة تكون في صالح الأمة. لقد أنتج فكراً سياساً أخلاقياً، ومزج الأخلاق بالسياسة، فلا يرى فصلاً بينهما حتى لا تترعرع الفِتنُ وتزولُ الدولُ الإسلامية، وهو القادمُ من الأندلس التي بدأت في أفولٍ لتسطع شمس الدول «الرومية».

لم يكن الطرطوشي ظالما للرعيّة حينما فرض عليها طاعةَ السّلطان والصبر إن كان جائراً، فهو بتصوفه وتضرعه لله لم يكن يتصور جورَ السُّلطان مبالغاً فيه، ومثلما كان شديداً مع الرعيّة، كان شديداً مع الحاكم، فلقد طلب منه أن يكون مسؤولا أمام الله وعباده، والتخلق بالعدل والإحسان والشفقة، وكان دائما يُخيفه بانتقام الله الذي هو آتٍ، ثم وبكل شجاعة طلبَّ منه أن يترك الحكم إن لا يستطيع إرضاءَ الناس. فالمهم عند الطرطوشي بقاء البلاد والعباد.